TD/B/EX(31)/4
TD/B/COM.1/58

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(31)/4
TD/B/COM.1/58
24 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

(A) GE.03-50608 180303 200303

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول –	التوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة	٤
الثاني –	البيانات الافتتاحية	٧
الثالث –	تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية (البند ٣ من جدول الأعمال)....	١٩
الرابع –	التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية (البند ٤ من جدول الأعمال)	٢٤
الخامس –	التجارة والبيئة والتنمية (البند ٥ من جدول الأعمال).....	٣١
السادس –	تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٨
السابع –	مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال)	٤٠
الثامن –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات التي أُدلي بها في الجلسة العامة الختامية.....	٤١
التاسع –	المسائل التنظيمية	٤٥
المرفقات		
الأول –	مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين	٤٧
الثاني –	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة	٤٩
الثالث –	المواضيع التي ستبحث في اجتماعات الخبراء خلال عام ٢٠٠٣	٥٠
الرابع –	الحضور	٥٢

الفصل الأول

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة

تنويع الصادرات والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

التجارة والبيئة والتنمية

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتَّفق عليها في اللجنة، بما في ذلك

المتابعة في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة

١- تحيط اللجنة علماً مع التقدير بالوثائق ذات النوعية العالية التي أعدتها الأمانة لدورتها السابعة. وهي تعترف وتشيد بما أجرته الأمانة من بحوث وتحليلات بشأن قضايا التجارة الدولية وبُعدها الإنمائي، وما تضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. وهي تدعو الأونكتاد إلى مواصلة أعماله وأنشطته وتكثيفها حسب الاقتضاء، وبخاصة في سياق متابعة برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، آخذاً في اعتباره الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وتكرِّر اللجنة طلبها من أمانة الأونكتاد بأن ترصد بصورة منتظمة التقدم المحرز فيما يتصل ببرنامج عمل الدوحة من منظور قضايا التنمية وبأن تقوم، عند الطلب، بتوفير الدعم الموضوعي لمختلف هيئات منظمة التجارة العالمية والأعضاء.

٢- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يجريه من تحليلات موجّهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات، وأن يضطلع بعمل بشأن السلع الأساسية في المجالات التالية:

- تحليل وتقييم آثار النتائج المحتملة للمفاوضات المتعددة الأطراف والترتيبات التفضيلية، وبخاصة فيما يتعلق بآثارها على القدرة التنافسية للسلع الأساسية التي تنتجها البلدان النامية وتتاجر بها على المستوى الدولي؛

- تحليل توزيع القيمة المضافة عبر سلسلة التوريد فيما يتصل بسلع أساسية محددة تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، على أن يتم هذا التحليل، كل ما كان ذلك مناسباً، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وتحديد السياسات الرامية إلى زيادة القيمة المضافة التي تحصل عليها هذه البلدان؛

- تحليل الفرص المتاحة لتنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية والأثر المترتب على هذا التنويع، وتحديد نُظُم الدعم المحلي غير المتوفرة، واقتراح السبل الكفيلة بسد هذه الفجوات؛

- دراسة إمكانية التطبيق العملي لخيارات السياسة العامة فيما يخص التعامل مع الاختلالات في أسواق السلع الأساسية وما يترتب عليها من أثر سلبي على التنمية وعلى المجموعات المحرومة؛

- مواصـــلة ما يبذله من جهود في مساعدة البلدان النامية على صياغة السياسات التي تمكّنها من تنويع صادراتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

٣- وينـــبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل ما يُجريه من تحليلات موجّهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات، وأن يضطلع بعمل على صعيد الخدمات في المجالات التالية:

- تقييم قطاعات الخدمات في البلدان النامية، ومواصلة تحسين الإحصاءات والبيانات المتعلقة بإنتاج وتجارة الخدمات؛

- إجراء دراسات تتناول قطاعات محددة من أجل تحديد الفرص التصديرية في القطاعات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، مع الاهتمام بصفة خاصة بأثر عمليات التحرير والخصخصة على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وينبغي أن يشتمل هذا التحليل على قضايا شاملة لعدة قطاعات، مثل التنظيم المحلي، وآليات التدابير الوقائية في حالات الطوارئ، والإعانات؛

- تحديد وتحليل الطرائق والتدابير المحددة من أجل التطبيق الفعال للمادة الرابعة في سياق المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

- تحلـــيل سبل ووسائل تيسير صادرات الخدمات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة من خلال المزيد من الالتزامات فيما يتصل بحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين ضمن أسلوب التوريد ٤ بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

- تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية، وبخاصة في إطار عملية تقديم الطلبات والعروض في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤- وبالإضـــافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يجريه من تحليلات موجهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة بناء للقدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛ وينبغي له بصفة خاصة القيام بما يلي:

- بحث إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية يُنسِّق ويتعاون على نحو وثيق مع الهيئات الأخرى فيما تضطلع به من أعمال وما تتخذه من مبادرات ذات صلة، مع مشاركة القطاع الخاص، كنشاط قائم على أساس المشاريع؛

- تعزيـــز فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، وهي الفرقة المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، وذلك كمتابعة ملموسة للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة؛

- تيسير إمكانية الحصول على المشورة العلمية والتقنية بشأن القضايا المتصلة بالتدابير البيئية وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتأثير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها، وبخاصة في سياق مبادرة الأونكتاد بشأن دبلوماسية العلم والتكنولوجيا؛

- تعزيز العمل المضطلع به من قبل فرقة العمل المعنية ببناء القدرات والمشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، والمشاريع الرامية إلى بناء القدرات لأغراض تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة؛

- تعزيز العمل الذي يضطلع به في إطار برنامج التجارة في المنتجات البيولوجية، وبخاصة في سياق متابعة الشراكات التي أقيمت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل ترويج التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار لدعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

- مواصلة العمل بشأن وضع المعايير وتوحيد الأنظمة البيئية والصحية، مع مراعاة البُعد الإنمائي؛

- مواصلة تحليل آثار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التجارة والاستثمار.

٥- وتشجع اللجنة الحكومات الأعضاء على دعم العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن السلع الأساسية، وتطبيق نتائج هذا العمل في البلدان النامية من خلال توفير موارد خارجة عن الميزانية لأغراض التوسع في البحوث والأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري وتعزيز التعاون التقني.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١- قال **الأمين العام** إن التجارة الدولية قد أخذت تتعثر في الماضي القريب رغم الاتجاهات نحو النمو السريع في تلك التجارة، وهي اتجاهات تجلت على المدى الطويل. وأوضح أن نمو التجارة في عام ٢٠٠٣ سوف يتوقف إلى حد بعيد على مدى قوة الانتعاش في الولايات المتحدة. وعلى ضوء ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى نجاح مبادرات المفاوضات التجارية الرئيسية المتعددة الأطراف. وأعرب عن قلقه لأن اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية قد أخذت تضيف قواعد تمييزية جديدة لم يكن لها وجود من قبل بدلاً من أن تؤدي، كما يدَّعى في أحيان كثيرة، إلى سد الفجوات أو معالجة القضايا التي لم يحرز بصددها سوى القليل من التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف. وقال إنه لا يعتقد أن مثل هذه المبادرات يمكن أن تستخدم كلبنات بناء لتحرير التجارة المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن جوهر النظام التجاري العالمي يتمثل في عدم التمييز، أي في مبدإ الدولة الأكثر رعاية. وأشار إلى أن تكاثر المعاملة التمييزية تحت ستار المعاملة التفضيلية في اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية، ولا سيما في مجالات من قبيل قواعد المنشإ، قد أخذ يثير صعوبات إضافية.

٢- وشدد على أهمية لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية باعتبارها تمثل محفلاً فريداً للمشاورات على صعيد السياسة العامة ولبناء توافق في الآراء حول ثلاثة أبعاد رئيسية لنموذج التجارة والتنمية، وهي: (أ) القضايا الاستراتيجية والطويلة الأجل في النظام التجاري الدولي (بما في ذلك القضايا التي تدخل في صلب النظام، مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية والصلة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والعمليات الإقليمية والأقاليمية والثنائية والعديدة الأطراف التي تتنافس مع النظام التجاري المتعدد الأطراف وتهدد بأن تبزه وتطغى عليه؛ و(ب) تلك القضايا التي يجري التفاوض حولها أو الإعداد لإخضاعها لمفاوضات محتملة في إطار منظمة التجارة العالمية (قضايا الوصول إلى الأسواق، والقواعد، والخدمات، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والمنافسة، والبيئة، وتسوية المنازعات)؛ و(ج) تلك القضايا التي تعكس واقع الحال فيما يتعلق بالأوضاع التي تواجه البلدان النامية في زيادة الفوائد التي تحصل عليها من التجارة الدولية وتعزيز مشاركتها في هذه التجارة (القضايا المتصلة بدخول الأسواق، وقواعد المنشإ، والحواجز التقنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية).

٣- وأضاف قائلاً إن المواضيع الرئيسية الثلاثة التي تنظر فيها اللجنة، وهي: (أ) التنويع، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية التصديرية؛ و(ب) التجارة والبيئة والتنمية؛ و(ج) التجارة في الخدمات وآثارها على التنمية، تشتمل على جميع هذه الأبعاد. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً وفريداً يؤديه في توضيح هذه القضايا وغيرها من قضايا السياسة العامة ذات الصلة، وتيسير بناء توافق الآراء، وتطوير الآليات الاستشارية وإبراز البعد الإنمائي بقوة، وهو ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذه في الاعتبار. وقال إنه سينتظر نتائج مناقشات ومفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة قبل أن يقرر ما إذا كانت الجولة الحالية تستحق بالفعل أن تسمى "جولة التنمية".

٤- وتابع قائلاً إن دراسة الأونكتاد لقضايا تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، تتطلب فهماً واضحاً للأوضاع المتغيرة التي في ظلها تجري تجارة السلع، بما فيها تلك الأوضاع التي يحددها النظام

التجاري الدولي والخصائص التي تتميز بها سلاسل التوريد الدولية. فهذا الفهم يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحديد الـــنقاط الحرجة التي يلزم عندها اتخاذ إجراءات من أجل الإفلات من "مصيدة الفقر" حسبما ورد بحثه في التقرير الأخير للأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً. وقال إنه حتى ولو أصبح الوصول إلى الأسواق مضموناً، فلن يتم الدخول إلى الأسواق إلا إذا استطاع المصدِّرون من البلدان النامية تعزيز قدرتهم التنافسية وإيجاد مواقع فعالة لهم في سلاسل التوريد الدولية، وتحسين نفوذهم وقوتهم في هذه السلاسل.

٥- وأوضح أن القضايا التي تنطوي عليها العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية تحتل مكانة متزايدة الأهمية على جدول الأعمال الدولي. ففي أعقاب اجتماع الدوحة، بدأت المفاوضات بشأن قضايا التجارة والبيئة لأول مرة في منظمة التجارة العالمية. والبلدان النامية حريصة كل الحرص على الاستفادة من الفرص السوقية المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً، وهي فرص ناشئة عن تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين. وفي الوقت نفسه، وكما أُبرز بوضوح في الاجتماعات والتحليلات الأخيرة للأونكتاد، فإن هذه البلدان ترغب أيضاً في أن تضمن ألا تؤدي المتطلبات البيئية والصحية المتزايدة باطراد في هذه الأسواق إلى نشوء حواجز جديدة تعترض دخولها واختراقها للأسواق. ومن المهم أيضاً ضمان أن تكون السياسات التجارية والبيئية المحلية متآزرة وأن تعبر عن الأهداف الإنمائية.

٦- وقال إن النهج إزاء الخدمات يعتمد على بعدين اثنين هما: الكيفية التي يمكن بها لتجارة الخدمات وعملية تحريرها التدريجي أن تدعما تحقيق أهداف التنمية، وكيفية تعزيز تنمية القدرات ذات الصلة بالخدمات في فرادى البلدان النامية. وفي هذا السياق، ثمة تحد أكبر يتمثل في تحديد الأوضاع التي يمكن في ظلها للبلدان النامية أن تزيد من مشاركتها على نحو مفيد سواء كمستوردة أو كمصدرة للخدمات. وقد اعتمد عمل الأونكتاد على ما حصل عليه من أفكار متبصرة في سلسلة من اجتماعات الخبراء التي سلطت الضوء على البعد التجاري والإنمائي في مجالات الصحة والبيئة والسياحة والنقل الجوي والتشييد والطاقة والخدمات السمعية البصرية. ويظل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مفاوضاتها التجارية المتعددة الأطراف بشأن الخدمات يمثل أولوية بالنسبة للأونكتاد، وهو مجال يُعترف للأونكتاد بأنه قدم فيه مساهمة تاريخية.

٧- وأضاف قائلاً إن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات قد استُهل في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في إطار اللجنة. وهذه الخطة الشاملة، التي تستند إلى مشاورات واسعة النطاق مع الوفود، تعبر عما تتوقعه البلدان النامية من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وأشار إلى أن الأمانة تستخدم جميع الموارد المتاحة لها، ونوَّه وأشاد بالحكومات المانحة - حكومات إيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان - التي قدمت أموالاً مخصصة تحديداً لتقديم المساعدة في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة ولدعم البرنامج التجاري للأونكتاد. إلا أنه لاحظ أن احتياجات البلدان النامية تتزايد كثيراً وأن هناك حاجة لزيادة الموارد من أجل تلبية الطلبات المتزايدة لهذه البلدان فيما يتصل بهذا النوع من المساعدة التقنية وبناء القدرات الذي لا يمكن إلا للأونكتاد وحده أن يوفره.

٨- ولاحظ أن المرحلة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر قد بدأت، وأعرب عن أمله في أن تسهم مداولات اللجنة في هذه الدورة وفي الدورة التالية في بلورة رؤية جماعية للتجارة والتنمية، وأن تسترشد تلك المداولات بدورها بهذه الرؤية التي يجب أن تكون عادلة ومنصفة وأن تراعي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الأساسية، والفوارق في مراحل تنمية وقدرات فرادى البلدان، وأن تكون مستقرة وقائمة على القواعد، كما يجب

أن تكون ديمقراطية وقائمة على المشاركة ومتحررة ومفتوحة، مما يمكّن بلدان العالم من الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية لكل منها.

٩- وتحدث ممثل **تايلند** بالنيابة عن **مجموعة الـ٧٧ والصين** فنوَّه بالدور الفريد الذي يؤديه الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة والتنمية، وأشاد بما تضطلع به الأمانة من بحوث وأنشطة في مجال تقديم المساعدة التقنية، وتطوير لقاعدة البيانات في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك الاندماج في النظام التجاري العالمي. وقال إن عمل اللجنة يتسم بأهمية خاصة، ولا سيما على ضوء مقررات مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً بشأن التنمية المستدامة، والتقدم البطيء بشأن البعد الإنمائي في إطار برنامج عمل الدوحة، وضعف الأسواق العالمية، والحواجز الجديدة التي تعترض صادرات البلدان النامية، مع ما يقترن بذلك من تناقص في المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر، والحلقة المفرغة للديون والفقر السائدة بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً. وقال إنه مع اعتراف مجموعة الـ٧٧ والصين بالفوائد الناشئة عن عملية التحرير، فإنها تشدد على أهمية ترتيب تسلسل مراحل الإصلاحات والحاجة إلى الدراسة المتأنية لمضمون عملية التحرير من أجل تصميم برامج الإصلاح التي تقلل إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية وتحقق مكاسب على نحو أسرع وتضع موضع التنفيذ برامج اجتماعية تهدف إلى التخفيف من حدة التأثير السلبي للإصلاحات على الفقراء أو التعويض عن هذا التأثير. وفي هذا السياق، أوضح أن القضايا التي سيتم بحثها في إطار "تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية" تسم بالأهمية بالنسبة لمجموعة الـ٧٧ والصين، ذلك لأن من شأن تعزيز تنويع الصادرات أن يسهم في الحد من سرعة التأثر الاقتصادي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في تدعيم قطاع السلع الأساسية بحيث يصبح عاملاً إيجابياً يولِّد حلقة إيجابية من التنمية. وقال إن الوصول إلى الأسواق هو شرط مسبق للتنويع، كما أنه يتعين أيضاً إدخال تحسينات فيما يتصل بالقدرة التنافسية والقدرات التوريدية للبلدان النامية.

١٠- وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية، قال إن ما يثير قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين بصفة رئيسية هو أن مشاركة البلدان النامية ككل في القطاع الأسرع نمواً في التجارة العالمية لا تزال محدودة. وفي الوقت نفسه، تظل البلدان النامية تشكل أسواقاً هامةً لواردات الخدمات. وأوضح أنه يتعين معالجة هذا الاختلال في تجارة الخدمات وأن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستسعى إلى ضمان مراعاة الوعود الإنمائية التي ينطوي عليها جدول أعمال الدوحة مراعاة تامة في المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وعلى العموم، ومع السير قدماً في المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، تظل الأهداف المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين تشتمل على إجراء تقييم لتأثير تحرير الخدمات؛ واتخاذ تدابير ملموسة لبناء القدرة التوريدية وتشجيع زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات من خلال التعهد بالتزامات معقولة من الناحية التجارية فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق، مع إيلاء أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً؛ وإيلاء اعتبار خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية؛ ومراعاة أهداف السياسة العامة الوطنية ومستوى التنمية وحجم الاقتصادات ضمن عملية التحرير.

١١- وتابع قائلاً إن من المجالات الرئيسية الأخرى التي يتعين أن تناقشها اللجنة ما يتمثل في الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية والكيفية التي يمكن بها معالجتها بصورة فعالة في سياق التنمية. ومن المهم ألا تؤدي المتطلبات البيئية إلى إقامة حواجز لا داعي لها أمام الصادرات من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، قال إن مجموعة الـ ٧٧ ترحب

بفكرة إنشاء آلية استشارية لجمع وتحليل المعلومات والبيانات بشأن المتطلبات البيئية الإلزامية والطوعية القائمة وما يمكـــن أن يترتب عليها من آثار على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية. ومن شأن هذا أن يساعد في تنبيه الحكومات وأوساط الأعمال التجارية إلى الاتجاهات الجديدة على صعيد المتطلبات البيئية في الأسواق الدولية، وأن ييسر المشاركة النشطة للبلدان النامية في المشاورات التي تجريها الجهات المعنية قبل وضع المعايير، فضلاً عن اعتماد استراتيجيات وتدابير تكيف استباقية في البلدان النامية.

١٢- وتحدث ممثل **المغرب** بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية** فرحّب بالتمييز الوارد في تقرير الأمانة، في إطار البند ٣ مـــن جـــدول الأعمال، بين إتاحة الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق. وقال إن هذا البند يثير ثلاثة أسئلة رئيســـية هي: أولاً، ما الذي يعنيه الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية؟ ثانياً، هل أن تنويع الصادرات ممكن في حالة هذه الاقتصادات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي السياسات الأنسب؟ ثالثاً، ما هو النهج الأفضل إزاء الحد من الاعتماد على السلع الأساسية والانطلاق نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؟

١٣- وأضاف قائلاً إن التحليل الوارد في تقرير الأمانة يتزامن مع إقامة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسلّم بـــأن بعـــض السياســـات الوطنية يمكن أن تشجع على زيادة القدرة التنافسية. وهذه السياسات تشمل: (أ) إزالة القيود الـــتجارية؛ و(ب) الارتقـــاء بمستوى الأسواق المالية؛ و(ج) تدعيم الهياكل الأساسية البشرية والإدارية؛ و(د) زيادة قدرة المصدّرين على تحليل أوضاع الأسواق.

١٤- وقال إن الإعانات الزراعية في العديد من البلدان المتقدمة لا تزال تعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة الصادرات. كما أن التطور المستمر لمعايير الصحة والصحة النباتية في البلدان المتقدمة يشكل تحدياً آخر للمصدّرين من البلدان النامية. وينبغي معالجة هذه القضايا في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة.

١٥- وحـــث الأونكـــتاد على تدعيم برامجه في مجال المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحسين القـــدرات التصديرية للبلدان الأفريقية فيما يتصل بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يدرج ضمن أنشطته تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية.

١٦- وفيما يتعلق بالبند ٤ المعنون "التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية"، لاحظ أن عدداً من القطاعات، بما في ذلـــك قطاعات النقل، والخدمات المالية، والسياحة، والتشييد، والخدمات المهنية، تتسم بأهمية عظيمة بالنسبة للـــبلدان الأفريقية. ففيما يتصل بقطاع النقل، لا تزال التكاليف عالية جداً، وينبغي للمفاوضات التي ستجرى في المســـتقبل أن تشـــمل خدمـــات النقل المتعدد الوسائط. وفيما يخص الخدمات المهنية، ينبغي إزالة القيود المتصلة بالجنسية والمفروضة على حركة الأشخاص الطبيعيين.

١٧- وفيما يتصل باحتياجات البلدان الأفريقية للمساعدة التقنية، قال إنه ينبغي طرح عدد من النقاط. أولاً، ثمة حاجـــة إلى بناء القدرات في مجال الخدمات، ولا سيما من أجل تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة من مرونة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ثانياً، ينبغي أن تكون أساليب التفاوض مراعية للظروف المحددة لأفريقيا. ثالثاً، ينبغي تعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية عندما يتم تنقيح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفقاً لما ورد

في الفقـــرة ٤٤ مـــن إعلان الدوحة. رابعاً، ينبغي استخدام آليات استعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل تقييم احتياجات البلدان الأفريقية. خامساً، ينبغي تعزيز برنامج الأونكتاد الأفريقي المنسق لتقديم المساعدة في مجال الخدمات.

١٨- وفـــيما يتعلق بالبند ٥ بشأن التجارة والبيئة والتنمية، قال إن المجموعة الأفريقية تقدر العمل التحليلي المضطلع به من قبيل الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على إدماج البعد البيئي في استراتيجياتها الإنمائية. ولاحظ مع التقدير إنشـــاء فـــرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، وهي الفرقة المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية.

١٩- وفي الختام، أوصى الأونكتاد بأن يعزز أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها في المجالات المشمولة بجدول أعمال الدورة الحالية، وحث الجهات المانحة على تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج المساعدة التقنية لفترة ما بعد مؤتمر الدوحة.

٢٠- وتحـــدث ممـــثل **الهند** بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية** فشدد على أهمية التجارة كأداة للتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعـــية للـــبلدان الآسيوية، ذلك لأن مستقبل المنطقة الآسيوية سيعتمد على النمو والتنمية الاقتصاديين المتسارعين. وقـــال إن الـــنظام الـــتجاري المتعدد الأطراف يجب أن يصاغ بحيث يؤدي دوراً رئيسياً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والتخفـــيف مـــن حدة الفقر. وأشار إلى أن مناقشات اللجنة تجري في الوقت المناسب تماماً بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية العالمـــية والتقدم البطيء المحرز في برنامج عمل الدوحة الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في معالجة المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك قضايا التنفيذ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكـــية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة. وأوضح أنه بالرغم من أن البلدان الآسيوية قد حققت نجاحاً نسبياً في زيـــادة صادراتها من السلع والخدمات، فإنها لا تزال تواجه مجموعة متنوعة من القيود في تنويع صادراتها السلعية، وزيادة صادراتها من الخدمات، واستيفاء الشروط البيئية في أسواق الصادرات.

٢١- وأضـــاف قـــائلاً إن العقـــبات الرئيسية التي تواجه تنويع سلع البلدان النامية تشتمل على الحواجز التي تعترض الوصـــول إلى الأسواق ودخول الأسواق، مثل الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة الرئيسية، والذرى التعريفية وتصاعد الـــتعريفات، والمعايير المتصلة بتدابير الصحة والصحة النباتية وتلك المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة، فضلاً عن القيود القائمـــة في جانـــب العرض، مثل الافتقار إلى الكفاءة والقدرة على المنافسة وتدني نسبة القيمة المضافة المتبقية في سلاسل القيم العالمية.

٢٢- وفيما يتصل بالتجارة في الخدمات، قال إن مورّدي الخدمات من البلدان الآسيوية لا يستفيدون من نفس الفرص المتاحة في أسواق البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بالرغم من توفر بيئة محلية مفتوحة في البلدان الآسيوية. كما أن هذه البلدان الأخيرة تواجه قيوداً هامة من حيث الشروط المسبقة الخاصة بعملية التحرير، مثل قيود التوريد، وعدم القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتمويل، ومتطلبات السياسة العامة. وأوضح أن تأثير عملية التحرير على أهداف السياسة العامة، مثل الوصول إلى الخدمات الأساسية، هو أمر مثير للقلق بصفة خاصة. وشدد على الحاجة إلى إزالة حواجز من قبيل معيار الاحتياجات الاقتصادية، واشتراطات الحصول على تأشيرات الدخول وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية، وهي حواجز تعوق صادرات البلدان الآسيوية من الخدمات الكثيفة العمالة من خلال

أسلوب التوريد ٤. ولذلك فإن المفاوضات حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينبغي أن تعالج مسألة عدم التوازن في الالتزامات فيما يتصل بمختلف أساليب التوريد بغية تحقيق أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقال إن التقييم الذي أجراه الأونكتاد للتجارة في الخدمات وقدمه إلى مجلس الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك عمله القطاعي، قد اتسما بقيمة كبيرة.

٢٣- وفيما يتعلق بالمتطلبات البيئية، أوضح أنه من الضروري ضمان ألا تؤدي هذه المتطلبات إلى نشوء حواجز غير ضرورية أمام التجارة وألا تستخدم لأغراض حمائية. وأشار إلى أن اللوائح الحكومية والمعايير الصناعية والمبادئ التوجيهية المحددة من قبل القطاع الخاص، فضلاً عن متطلبات المشترين، آخذة في التكاثر، وبخاصة في القطاعات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان الآسيوية مثل المنتجات الغذائية والصحية، والمنسوجات، والمنتجات الإلكترونية. وقال إن البلدان الآسيوية تسعى إلى المشاركة في عملية وضع المعايير لكي تضمن أن تنعكس فيها أوضاعها البيئية والإنمائية. وأعرب عن ترحيب المجموعة الآسيوية باقتراح اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية بأن يتم إنشاء آلية استشارية بشأن المتطلبات البيئية والتجارة الدولية.

٢٤- ولاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعادت في دورتها السابعة والخمسين تأكيد الدور الذي يضطلع به الأونكتاد كصلة وصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية. وأوضح أن الأونكتاد ما برح يؤدي دوراً هاماً في تحليل السياسات العامة وتقديم المساعدة التقنية في مجالات المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والمفاوضات التجارية، والتجارة في الخدمات، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والسلع الأساسية، والتجارة والبيئة والتنمية. وينبغي للأونكتاد أن يكثف عمله في سياق تنفيذ الخطة التي أعدها الأمين العام فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة. وفي هذا الصدد، تشجَّع الجهات المانحة على توفير المزيد من الدعم المالي. وفيما يتعلق بتنويع السلع الأساسية، ينبغي للعمل التحليلي أن يتناول النتائج المحتملة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ والسياسات المتعلقة بسلاسل التوريد الخاصة بالسلع الأساسية وتوزيع القيمة المضافة؛ والدور الذي يؤديه تنويع السلع في قاعدة الإنتاج والتصدير في التخفيف من حدة الفقر؛ وإمكانيات تعزيز الروابط لتحسين الفوائد التي تحصل عليها قطاعات السكان المحرومة. وينبغي أن توفر للأونكتاد أيضاً موارد إضافية من خارج الميزانية من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية، وينبغي إدراج التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن هذا القرار ضمن أنشطة الأونكتاد. وفي ميدان التجارة في الخدمات، ينبغي تقديم المساعدة في مجال تحليل السياسات العامة والمفاوضات التجارية، بما في ذلك صياغة الطلبات والعروض في إطار برنامج عمل الدوحة. كما سيكون من الضروري مواصلة العمل بشأن التدابير المؤثرة على تجارة الخدمات ووضع مؤشرات ملائمة لقياس تدفقات تجارة الخدمات. وينبغي للعمل التحليلي أن يتناول سبل ووسائل تيسير الصادرات من الخدمات الكثيفة العمالة من خلال المزيد من الالتزامات فيما يتصل بأسلوب التوريد ٤؛ وتقييم التجارة في الخدمات؛ وتحديد الحواجز التي تعترض وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛ والفرص التجارية المتاحة من خلال التوريد عبر الحدود/التجارة الإلكترونية؛ والإطار التنظيمي للتجارة في الخدمات؛ والوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع. وفي مجال التجارة والبيئة، ينبغي للعمل التحليلي أن يتناول الاتجاهات والمتطلبات البيئية وآثارها على التجارة والتنمية. وقال إنه يلزم النظر أيضاً في إنشاء آلية استشارية بشأن المتطلبات البيئية والتجارة الدولية.

٢٥- وتحدثت ممثلة **فنـــزويلا** نيابة عن **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي**، فلاحظت أن معظم بلدان أمـــريكا اللاتينية والكاريبي تعتمد على صادرات السلع الأساسية. غير أنه، في السنوات الأخيرة، لم تحدث زيادة سواءً في صادرات السلع الأساسية أو في قدرة البلدان على المنافسة. كما تلكأت صادرات السلع المصنوعة، حيث لم تصـــبح ســـوى بضعة من بلدان هذا الإقليم في عداد البلدان المصدِّرة الناجحة وتمكنت من إيجاد منافذ سوقية متخصصـــة مـــن أجل تسويق منتجاتها. وبيَّنت الممثلة أن هذا الاتجاه ما برح يفضي إلى زيادة الفقر في الإقليم. وأكدت بالتالي على ما لإنتاج وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة من أهمية بالنسبة إلى الإقليم، وضرورة العمل في الوقـــت ذاتـــه على تحسين فرص وصول هذه المنتجات إلى الأسواق، وخاصةً المنتجات الزراعية المجهزة، التي منشؤها الإقليم. ونظراً لأن التصاعد التدريجي للتعريفات الجمركية وتقديم الإعانات يشكلان عقبتين خطيرتين أمام الإمكانـــيات التصديرية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فيجب أن يكون هدف المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية هو التقليل من تقديم الإعانات ومن تصاعد التعريفات على السواء. ومن المهم أن يتم التشديد على تقديم الدعم لصغار المنتجين للحيلولة دون تهميشهم، خاصة وإنهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان ويُنتجون من أجل الأسواق المحلية بصفة رئيسية. وبينت أن الدعم المقدم لهؤلاء المنتجين في أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يشوه الـــتجارة الدولية ويعمل على ضمان الأمن الغذائي. وقالت إن ثمة هدفين حاسمي الأهمية يتعين على الأونكتاد أن يســـعى جاهداً إلى بلوغهما فيما يضطلع به من عمل تحليلي ومساند، وهما: زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وتحسين إمكانية حصول المنتجين في البلدان النامية على المعرفة ورأس المال والدراية الإدارية، الأمر الذي سيسهم بدوره في زيادة قدرتهم على المنافسة.

٢٦- وأكـــدت أن الخدمات قد أدت دوراً إيجابياً للغاية في تنمية الإقليم، نظراً لما أسهمت به في زيادة الناتج القومـــي الإجمالي من ٥٨ في المائة إلى ٦٢ في المائة أثناء العقد المنصرم. وبينت أن مورِّدي الخدمات قد حرصوا إجمالاً على تركيز أنشطتهم في قطاعات الخدمات التقليدية، كخدمات تجارة التجزئة وخدمات النقل، وفي المقام الأول، السياحة. وبينت أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هي عادةً بلدان مستوردة للخدمات، وأن هذه الحالة قد أثرت سلبياً في ميزان مدفوعاتها. غير أن قلة الإحصاءات الوافية قد جعلت من الصعب تقدير هيكل ونمو قطاع الخدمات في الإقليم وأعاقت وضع استراتيجيات تهدف إلى دعم أكثر القطاعات دينامية. ومن المفيد للغاية إجراء تقييم لما قدمه قطاع الخدمات من إسهام فعلي في نمو الإقليم. وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حالياً بشـــأن الخدمـــات، تتصف عملية تحرير إيصال الخدمات بواسطة أسلوب التوريد ٤ بأهمية قصوى، ويتعين على الأونكـــتاد أن يولي الأولوية لتحديد هذه المسألة وتقديم اقتراحات بشأن كيفية تحرير طريقة التوريد هذه بشكل فعال. ونظراً لأن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد جنت فوائد كبيرة من أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال الخدمات، فمن المستنسب أن تسند اللجنة إلى الأمانة ولاية واضحة وأن توفِّر لها اعتمادات وافية لتواصل عملها المفيد. وقالت إن العديد من بلدان الإقليم قد شرعت من طرف واحد في تحرير أسواق خدماتها، وخاصة قطاعات أساسية كالاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والمرافق الأساسية. وقد أسفر ذلك عن نتائج مختلفة. وقد تبيّن أن وضع أُطر مؤسسية وتنظيمية جديدة كان مهمة حافلة بالتحديات الجسام بالنسبة لمعظـــم البلدان. ومن ثم، فمن المفيد أن يقوم الأونكتاد بتحليل ما لعملية تحرير الخدمات من أثر في قدرة البلدان على المنافسة، حيث إن ذلك سيكون الموضوع الرئيسي للأونكتاد الحادي عشر، فضلاً عن تحليل ما لهذه العملية من أثر في رفاه الناس، وتحديد ما يلزم استيفاؤه من شروط كيما تستفيد بلدان الإقليم من عملية تحرير الخدمات.

وثمة موضوع إضافي يمكن للأونكتاد أن يحلله تحليلاً مفيداً فيما يضطلع به من عمل بشأن الخدمات؛ وهو موضوع العلاقة بين النهج المتعدد الأطراف والنهج الإقليمي والتنمية. وشددت على ما ينهض به الأونكتاد من دور حاسم في المناقشة الدائرة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، وأوصت بمواصلة هذا العمل وبأن تقوم الأمانة بإحاطة الوفود علماً بما يحرز من تقدم.

٢٧- وفيما يتعلق بالبند ٥ بشأن التجارة والبيئة والتنمية، قالت إن المتطلبات البيئية في الأسواق الدولية قد أخذت تصبح أكثر تواتراً وأشدّ صرامة. وأوضحت أنه يمكن استخلاص بعض الدروس الهامة من اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية، فأشارت أولاً إلى أن تكاليف التكيف يمكن أن تكون باهظة، وبخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشارت، ثانياً، إلى أنه بالرغم من أن المعايير والأنظمة، في حد ذاتها، قد تكون قائمة على أساس شواغل حقيقية في مجالي البيئة والأمن الغذائي، فقد يكون في تطبيقها وتفسيرها تمييز ضد المصدرين من البلدان النامية. ويلزم القيام بأعمال متابعة في مجالات من قبيل الممارسات الفضلى في وضع وتنفيذ المعايير، وتحسين تدفق المعلومات وإدارتها، وتحديد السياسات اللازمة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التصدي للتحديات البيئية.

٢٨- وأضافت قائلة إن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تعرب عن تأييدها القوي لمبادرة التجارة البيولوجية. فقد تم وضع برامج قطرية في بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا، بالإضافة إلى برامج إقليمية مثل برنامج التجارة البيولوجية في المنطقة الأندية وبرنامج بورصة الأمازون. وأعربت عن شكرها لحكومات هولندا والنرويج وسويسرا لما قدمته من مساهمات في مبادرة التجارة البيولوجية. وقالت إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي توصي بقوة بأن يتم تعزيز هذا البرنامج.

٢٩- وفيما يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة، قالت إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تشدد على الدعم المقدم من الأونكتاد في مجال المعارف التقليدية. وهي تعرب عن تقديرها لقيام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باستهلال المرحلة الثانية من عمل فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات. كما أعربت عن امتنانها لإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لقيامها بتمويل المشروع المعنون "تحسين رسم السياسات العامة والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية" الذي تشارك فيه سبعة من بلدان المنطقة.

٣٠- وفي الختام، قالت إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تدعم العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن الزراعة العضوية، وترحب بالمبادرات المتخذة، مثل الاجتماع الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠٢، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبفرقة العمل التي اشترك في إنشائها مؤخراً الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ومنظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد، وهي فرقة العمل المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية.

٣١- وتحدث ممثل **بنن** نيابة عن أقل البلدان نمواً فلاحظ أن تنويع الصادرات وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة على التنافس، فضلاً عن التجارة في الخدمات وما يترتب عليها من آثار إنمائية، والروابط بين التجارة والبيئة والتنمية، هي جميعها مجالات ينبغي إيلاؤها المزيد من الاهتمام.

٣٢- وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، قال إن إنتاج السلع الأساسية هو النشاط المهيمن بالنسبة لمجموعة البلدان التي يتحدث باسمها. فالسلع الأساسية تشكل ما نسبته ٧٠,١ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً. وتبلغ هذه النسبة لدى بعض البلدان حداً مرتفعاً للغاية يصل إلى ٩٨ في المائة. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن ما نسبته ٧,٨ في المائة فقط من مجموع السلع الأساسية التي تنتجها هذه البلدان يتم تجهيزه من أجل تصديره كمنتجات ذات قيمة مضافة. وأوضح أن الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الثلاثين الماضية قد جعل أقل البلدان نمواً عرضة لحالات عجز في موازين مدفوعاتها. وبين أن حالات التشوه التي تسببها إعانات الإنتاج التي تقدمها بعض البلدان المتقدمة للسلع الأساسية الزراعية، إلى جانب الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات تدريجياً، والحواجز التقنية الموضوعة أمام التجارة، قد أدت إلى تفاقم الحالة الصعبة التي تشهدها أقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد الدولي، تدعو مجموعة أقل البلدان نمواً إلى إيجاد حل مناسب لهذه المشاكل الخطيرة من خلال تدابير تراعي حالتها الخاصة. وعلى الصعيد الوطني، تحث المجموعة أمانة الأونكتاد والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية في مجال الخبرة الفنية والقدرة المؤسسية في سبيل تنمية القدرة التوريدية للمنتجات ذات القيمة المضافة وزيادة حجم الصادرات.

٣٣- وقال إن قطاع الخدمات، وهو موضوع البند ٤ من جدول الأعمال، هو قطاع هام بالنسبة للبلدان النامية. وما يعتري أجزاءً عديدة من هذا القطاع في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من ضعف يستلزم اتخاذ إجراءات في سبيل تحسين هذه الحالة. وأعرب عن أمل أقل البلدان نمواً في أن يتم تزويدها بالمساعدة التقنية في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بغية تمكينها من تحديد احتياجاتها الخاصة وتقديم العروض والطلبات وفقاً لإعلان الدوحة.

٣٤- واختتم بيانه قائلاً إن مجموعة أقل البلدان نمواً تعتبر أن المعايير البيئية، التي يتعين مناقشتها في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ينبغي صياغتها مع مراعاة الحالة المحدَّدة لأقل البلدان نمواً وبغية إتاحة المجال لها للتكيف مع المتطلبات بخطى مناسبة، وذلك بشأن مسائل منها ما يتعين اتخاذه من تدابير لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع العلامات الإيكولوجية، والإشعار بالمعايير الطوعية، وإتاحة الفرص للمنتجات المفضلة بيئياً للوصول إلى الأسواق.

٣٥- وتحدَّث ممثل **اليونان** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي** والبلدان المنضمة إليه (**إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا**) والبلدان المرتبطة به (**بلغاريا وتركيا ورومانيا**)، فقال إن أمام دورة اللجنة جدول أعمال حافلاً. فمن بنوده تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، والتجارة في الخدمات، والبيئة. وعلى نحو ما تؤكده الوثائق الفنية، يتعين على الدورة أن تتصدى لأوجه الترابط والتشابك فيما بين هذه المفاهيم المختلفة من حيث التحديات والفرص، من وجهة نظر البلدان النامية، في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتحرير التدريجي للتجارة.

٣٦- وقال إن بإمكان الأونكتاد أن يؤدي دوراً مفيداً في توضيح المسائل من منظور إنمائي وفي التشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي للجنة أن تركِّز، بطريقة بناءة وعملية، على الأوضاع التي يلزم إيجادها على الصعيد الوطني كيما يتسنى للبلدان النامية أن تزيد إلى أقصى حد مما يتاح لها من فرص إنمائية ناشئة عن التجارة، والطرق التي ينبغي بها معالجة هواجسها، سواء في العملية المتعددة الأطراف أو من جانب المجتمع الإنمائي الدولي.

٣٧- وأضاف قائلاً إن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جدول الأعمال الإنمائي الذي وضع في الدوحة، إلى جانب مبادرات ثنائية وإقليمية معينة، والدعم المقدم للتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، هي الوسائل التي ينبغي العمل بها على إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات المنتجات والخدمات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية.

٣٨- وفي مجال الخدمات، ينبغي مواصلة الجهود المبذولة في سبيل مساعدة البلدان النامية على زيادة مشاركتها من خلال التفاوض بشأن التزامات محددة وتزويد هذه البلدان بالمساعدة التقنية بغية تمكينها من تقييم المقترحات التفاوضية وتحديد نطاق وأثر مواصلة عملية تحرير التجارة. وأكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم الدعم في هذا المجال.

٣٩- ومضى قائلاً إن مجرَّد زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتقديم مساعدة إضافية متصلة بالتجارة لن يفضيا تلقائياً إلى توسيع التجارة. فثمة حاجة إلى زيادة فعالية الوصول إلى الأسواق بغية مساعدة المصدرين على الامتثال للأنظمة المعمول بها واستغلال الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وبين أن القيود المفروضة على العرض كثيراً ما تشكل عقبات أمام توسع التجارة. وإلى جانب قلة الاستثمار في قدرة المنتجات، فثمة عوامل مقيِّدة لما يمكن القيام به فيما يتصل بالعرض. فقد يكون من بين هذه العوامل انتهاج سياسات اقتصادية كلية وسياسات ضريبية غير مناسبة، ووضع أطر تنظيمية وتنفيذية ضعيفة، والاعتماد على مجموعة صغيرة من الصادرات ذات القيمة المضافة المتدنية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم موثوقية المرافق العامة، وضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعدم كفاءة الخدمات المالية.

٤٠- ويتطلب التصدي لهذه القيود مشاركة نشطة من جانب هيئات وضع المعايير، ووجود مكاتب لتوحيد المواصفات والتسجيل، ومرافق التخزين، وما إلى ذلك. كما يلزم النهوض بخدمات الدعم المقدمة للمؤسسات التجارية في مجالات المدفوعات والتأمين والنقل. وهذا كله يتطلب موارد لا يستهان بها وتخطيطاً مسبقاً وبالتالي مساعدة خارجية إضافية من البلدان المتقدمة تكون مكمِّلة لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وبيَّن أن الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي وإيجاد مناخ استثماري مؤات في البلدان النامية من شأنهما أن يشجِّعا الاستثمار من البلدان المتقدمة وأن يسهما بالتالي في تعزيز القدرة التصديرية للبلدان النامية.

٤١- وتمشياً مع حصيلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، سيواصل الاتحاد الأوروبي تمويله للتنمية وسيواصل المساعدة على النهوض بقدرات البلدان التي تتأثر بالأزمات على الاستفادة من الفرص التجارية، لا سيما في القطاعات التي توجد فيها إمكانات لإتاحة فرص عميمة الفائدة، كالمنتجات الملائمة للبيئة والمنتجات الغذائية العضوية.

٤٢- وفيما يتعلق بمشكلة الاعتماد على السلع الأساسية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم ببناء القدرة على التنويع من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبذل جهود دولية للمساعدة على التخفيف من آثار عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وتدني معدلات التبادل التجاري.

٤٣- وتحدث ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** فأشار إلى الجهود المشتركة التي تبذلها الدول كافةً في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية، والى الروابط القائمة بينها في هذا المسعى. وشدَّد على مسؤولية الحكومات في إيجاد الأوضاع المؤاتية للقطاع الخاص بما يتيح له العمل بكفاءة على إيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

٤٤- وقال إن أنشطة الأفراد والشركات في القطاع الخاص تشكل محركاً للنمو والتنمية اللذين يولدان الثروة والعمالة الضروريتين لاستئصال شأفة الفقر عالمياً. ولئن كانت الحكومات الوطنية تنهض بدور هام في إيجاد الأوضاع التي تحفِّز روح المبادرة لدى الأفرد والشركات في تنظيم المشاريع، فإن تجربة الولايات المتحدة في هذا المضمار هي أن التدخل الطفيف من جانب الحكومة هو أمر يساعد كثيراً على تشجيع التنمية الاقتصادية.

٤٥- وأوضح أن الولايات المتحدة، إذ تقر بأن المجتمع الدولي يؤدي وظيفة هامة في مساعدة البلدان النامية على تحسين فرصها الإنمائية، فهي تؤكد ما تضطلع به الدول من دور جماعي بالغ الأهمية في زيادة فرص الوصول إلى أسواقها. فزيادة الفرص أمام البلدان النامية للوصول إلى الأسواق من شأنه أن يتيح لهذه البلدان زيادة نصيبها في التجارة العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية عروضاً بزيادة تحرير التجارة في السلع الصناعية، الزراعية منها وغير الزراعية. وتعرب الولايات المتحدة عن اهتمامها بالعمل مع الحكومات الأخرى على إتاحة مزيد من الفرص التجارية للبلدان كافة.

٤٦- وأشار إلى ما تؤديه الاتفاقات التجارية الإقليمية من دور أساسي في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والحد من الفقر، فلاحظ أن هذه الاتفاقات قد أفضت في عدة حالات إلى زيادات لا يستهان بها في صادرات البلدان النامية إلى الولايات المتحدة. وبيَّن أن ما أُحرز من تقدم في منظمة التجارة العالمية في النهوض بالتجارة كان أقل سرعة وأقل شأناً مما توقعته الولايات المتحدة، ولذلك فإنها ستواصل السعي إلى اتخاذ مبادرات بديلة.

٤٧- وقال إن الولايات المتحدة تنظر ببالغ الرضا إلى سير أعمال اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وإلى ما تتمخض عنه هذه الاجتماعات من نتائج. وهي تقدِّر بوجه خاص ما تتصف به المناقشات من ثراء وما تحظى به التجارب الوطنية الناجحة من ثناء. واستدرك قائلاً إن الولايات المتحدة كانت ستستحسن تضمين ورقات المعلومات الأساسية التي أعدها الأونكتاد من أجل هذه الاجتماعات المزيد من الإشارات إلى هذه الأمثلة على التجارب الناجحة والممارسات الفضلى والنماذج الإنمائية، وهي تشجع الأونكتاد على مواصلة النهج الذي اعتمده، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الذي يقوم به في مجال التنويع.

٤٨- وتحدث ممثل **بيلاروس** فقال إن تنويع صادرات السلع الأساسية هو شرط مسبق لتحقيق تنمية مستدامة. والسؤال المطروح هو كيف يمكن الارتقاء بتنوع الصادرات إلى المستوى المنشود. فينبغي للأونكتاد أن يضع آليات لتنويع صادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية زيادة قدرتها على المنافسة. وينبغي لهذه الآليات أن تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الجولة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ قرار الجمعية العامة المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: إدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي"، وهو القرار الذي يؤكد أهمية تقديم المساعدة فيما يتصل بقضايا السياسة العامة وتزويد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمساعدة تقنية ذات صلة بالتنمية بغية زيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سياق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وعمليات العولمة عموماً.

٤٩- وفيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، شدَّد على أن الانضمام لا يتيح للمنتجات الواردة من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إمكانية الوصول تلقائياً ودون قيود إلى أسواق البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فثمة اتجاه واضح لدى أعضاء المنظمة، وخاصة البلدان المتقدمة، إلى مطالبة البلدان الساعية إلى الانضمام بأن تتعهد بالتزامات إضافية مقارنةً بالالتزامات المطلوبة عادة من أجل الانضمام إلى المنظمة. وهو يرى أن هذا أمر ليس له ما يبرره ولا هو عادل.

٥٠- واختتم بيانه قائلاً إن بلده حريص على أن يواصل الأونكتاد دعمه التحليلي والتقني في مجال السياسات التجارية.

٥١- وتحدّث ممثل **سويسرا** متناولاً البند ٣ من جدول الأعمال فحث أمانة الأونكتاد على أن تواصل استخدام كفاءتها التحليلية في مجالات التنويع والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق. ونوّه بأن النجاح في التنويع يتوقف على شروط الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية. فإذا لم تكن البلدان المصدرة قادرة على المنافسة، فلن يكون في مقدورها الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق؛ وإذا لم تُتح لها فرص الوصول إلى الأسواق، فسيتعذر عليها استغلال ميزة القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، من المهم أن يستغل الأونكتاد ما يتمتع به من مزايا نسبيّة حيال منظمات دولية أخرى كمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي.

٥٢- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، أعرب عن تقديره لأنه قد تم تسليط الضوء على الحواجز والمصاعب الخارجية والداخلية التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك الأنشطة التي بإمكان البلدان النامية أنفسها أن تضطلع بها بغية الاستفادة من عملية التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. وقال إنه يؤيد تماماً دعوة البلدان النامية لأن تنهض بدور فعال في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الخدمات، كما يؤكد ضرورة نهوضها بهذا الدور.

٥٣- وقال إنه يرحب بقرار اللجنة إدراج البند المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية في جدول أعمالها، حيث إن المسائل البيئية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإتاحة الفرص أمام منتجات البلدان النامية للوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية لهذه المنتجات. وتولي سويسرا اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات ذات الصلة في البلدان النامية على استيفاء الشروط البيئية. وقال إن سويسرا تدعم بقوة هدف زيادة تحرير ما يُتَّخذ بشأن السلع والخدمات البيئية من تدابير تعريفية وغير تعريفية، بينما تنوِّه بأن من الصعب تحديد ماهيَّة المنتجات والخدمات التي ينبغي إدراجها في هذه الفئة.

٥٤- وفيما يتعلق بالمبادرة الدبلوماسية في مجالي العلم والتكنولوجيا، دعا الممثل الأونكتاد إلى أن يتعاون مع الوكالات التي تتخصص في تدريب الموظفين التجاريين من البلدان النامية، كالوكالة السويسرية للإعلام والتعاون في مجال التجارة الدولية.

٥٥- وشدّد على وجوب أن ينهض الأونكتاد بدور نشط في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لما بعد مؤتمر الدوحة، وقال إن من دواعي سروره قيام تعاون وثيق مع أمانة المنظمة. ودعا إلى وجوب التشديد بوجه خاص على تعزيز مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وعلى تنفيذ هذه المشاريع.

الفصل الثالث

تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٦- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تنويع الصادرات والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/54)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً" (TD/B/COM.1/50 - TD/B/COM.1/EM.18/3).

ملخص أعده الرئيس

٥٧- *لقد دأب الأونكتاد، بوصفه المنظمة الوحيدة في الأمم المتحدة التي أسندت إليها ولاية صريحة تتمثل في معالجة قضايا السلع الأساسية، على إجراء تحليلات مفيدة وإسداء المشورة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بكيفية جعل قطاع السلع الأساسية محركاً للنمو والتنمية. وإن التشديد في الوثائق التي أعدت لدورة اللجنة هذه على أوجه الترابط بين تنويع الصادرات والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية يسلط أضواء جديدة على الفرص والمشاكل التي تواجه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية ويلقي نظرة جديدة على السياسات السلعية الوطنية والدولية وما يتصل بها من إجراءات. وهو يربط على نحو مناسب بين الأنشطة والشواغل المحددة على المستوى الحكومي الدولي، بما في ذلك في سياق منظمة التجارة العالمية، وتلك الأنشطة والشواغل المحددة على المستوى الوطني ومستوى المؤسسات.*

التنويع

٥٨- اعتبر التنويع الذي يشمل سلعاً أساسية ومنتجات مجهزة ذات قيمة إضافية أعلى، وفضلاً عن أنشطة من قبيل وضع البطاقات والتصميم والتغليف وتمييز المنتجات والخدمة الفعالة والتوصيل السريع، عنصراً حاسماً ضمن عناصر الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. وهذا لا يؤدي إلى زيادة إيرادات العملات الأجنبية فحسب بل إنه يزيد أيضاً القيمة المضافة المستبقاة في البلدان المنتجة. إلا أنه بالنسبة لبعض البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، مثل البلدان النامية الجزرية الصغيرة، لا يزال هذا الخيار محدوداً جداً أو معدوماً ومن ثم يتعين معالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لهذه البلدان. وينبغي أن تتم معالجة المشاكل على أساس انتقائي يشمل بلداناً ومنتجات محددة.

٥٩- ويمكن تحقيق التنويع الجغرافي من خلال البحث عن أسواق جديدة مع الاعتماد على ميزة القرب الجغرافي أو الثقافي. كما يمكن للتجارة بين بلدان الجنوب وللتكامل الاقتصادي الإقليمي أن يسهما أيضاً في تنويع

الصـــادرات، ذلك لأنه من الأسهل اختراق الأسواق المجاورة بمنتجات ذات قيمة مضافة حسبما يتجلى من حالة المجموعة الأندية.

٦٠- وعلى الرغم من أن التنويع لا يمكن أن يعتبر علاجاً شافياً لجميع المشاكل الإنمائية لهذه البلدان، فإن من شأنه، في حال توفر سياسات وطنية ودولية داعمة، أن يشكل أساساً هاماً للتحول الهيكلي ولتحديث اقتصادات هذه البلدان وأن يسهم في التخفيف من حدة الفقر. وإلى جانب السياسات الداعمة، بما في ذلك في سياق النظام الـــتجاري الـــدولي، يعتـــبر التعاون المالي والتقني من جانب البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، ضرورياً، من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالهدفين المترابطين ترابطاً وثيقاً والمتمثلين في تحسين القـــدرة التنافســـية والتـــنويع. وفي حقبة تشهد تقلُّص المساعدة المالية المقدمة إلى قطاع السلع الأساسية، يؤدي الصندوق المشترك للسلع الأساسية دوراً هاماً في تنمية هذا القطاع. كما أن للمجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية.

مفهوما إتاحة الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق

٦١- إن تنويع الصادرات، والقدرة التنافسية، والوصول إلى الأسواق، هي أمور مترابطة على نحو لا ينفصم. فـــبدون توفر إمكانية الوصول إلى الأسواق، لا يكون للقدرة التنافسية أي معنى - كما في حالة المنسوجات - وبدون توفر ما يكفي من قدرات التوريد والقدرة على المنافسة من حيث النوعية والأسعار، لا يتيح الوصول إلى الأســـواق بحد ذاته فرصاً فعالةً لزيادة حصائل الصادرات وتنويع هيكلها، كما في حالة صادرات العديد من أقل البلدان نمواً. ومن المفاهيم الهامة التي برزت في المناقشات مفهوم دخول الأسواق. فإتاحة الوصول إلى الأسواق التي تعـــرف على أساس شروط تحددها الحكومات، في إطار حقوقها والتزاماتها القانونية المتفق عليها في المفاوضات بشأن التجارة الدولية، تنشئ حيزاً سوقياً افتراضياً. وهذا الحيز الافتراضي لا يتحول إلى سوق حقيقية وفعالة إلا بقدر ما تسمح به الأوضاع الأخرى التي تحددها الهياكل السوقية وبقدر ما يتم استيفاء متطلبات الجودة والمتطلبات الصـــحية والبيئـــية التي يحددها المشترون أنفسهم. ومن ذلك مثلاً أن السنغال قد حددت ٣٥ منتجاً باعتبارها منتجات تتميز بإمكانات سوقية قوية. إلا أن التسويق الفعلي لهذه المنتجات قد تطلب استيفاء شروط الدخول إلى الأسواق، وهي مهمة لم تكن سهلة.

شروط إتاحة الوصول إلى الأسواق

٦٢- إن شروط الوصول إلى الأسواق التي تعوق تحقيق النجاح في مجال التصدير تشتمل على الذّرى التعريفية وتصـــاعد الـــتعريفات. كما أن متطلبات الاتفاق المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجـــز التقنية أمام التجارة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تفضي أيضاً إلى عقبات هامة تعترض الوصول إلى الأسواق، ويتطلب تذليل هذه العقبات الحصول على قدر كبير من المساعدة من المجتمع الدولي. وتسبب التغيرات المتكررة في هذه المتطلبات صعوبات بالنسبة للمصدرين من البلدان النامية، كما أن البلدان المتقدمة مدعوة إلى الامتناع عن تطبيق معايير ومتطلبات جديدة على نحو مفرط. فالإعانات الممنوحة لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تبطل مفعول أية قدرة تنافسية، مـــن حيـــث التكاليف والنوعية، لمنتجات البلدان النامية التي تتنافس مع منتجات البلدان المتقدمة التي تمنح هذه

الإعانـــات وهذه كلها مسائل تجري مناقشتها وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى حلول سريعة لها في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال التعاون الحكومي الدولي في المحافل ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد.

تغير أسواق السلع الأساسية ومتطلبات دخول الأسواق

٦٣- إن أهم تغير طرأ مؤخراً على أسواق السلع الأساسية، وهو تغير يؤثر في شروط دخول الأسواق كما يؤثر تـــأثيراً هاماً على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، وبخاصة أوضاع صغار المنتجين، يتمثل في تزايد السلاسل الدولـــية للمتاجر الكبرى. فنصيب هذه المتاجر في سوق البيع بالتجزئة للفواكه والخضار والبطاطس، على سبيل المـــثال، يـــتفاوت تفاوتـــاً واسعاً فيما بين البلدان في أوروبا. فهو يصل إلى ما يزيد عن ٨٠ في المائة في البلدان الاســـكندنافية، ويـــتراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة في ألمانيا، ويزيد عن ٥٠ في المائة ويواصل الارتفاع في هولندا وفرنسا والمملكة المتحدة. كما أن الاتجاه إيجابي في جميع الحالات. فباستثناء سلسلة متاجر وول - مارت، تتركز جميع المتاجر الدولية الكبرى في فرنسا وهولندا وألمانيا. كما أن سلاسل المتاجر الكبرى القائمة في أوروبا هي تلك المتاجر التي يوجد معظم أعمالها التجارية في الخارج. فسلسلة متاجر كاريفور هي أفضل مثال على النفاذ السريع إلى الأسواق وعلى تحقيق معدل نمو عالٍ في البلدان النامية، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. ويشكل نمو المتاجر الكبرى ظاهـــرة امـــتدت إلى العديد من البلدان النامية، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى الاستثمار الأجنبي من قبل السلاسل الدولية للمتاجر الكبرى.

المشاركة في سلاسل التوريد الدولية

٦٤- بالنظر إلى خصائص سلاسل التوريد الحديثة التي تهيمن عليها الشركات الكبرى، بما في ذلك على مستوى تجارة البيع بالتجزئة، فإن الدخول الفعلي إلى الأسواق يمكن أن يتيسر من خلال استيفاء المتطلبات التي تحدِّدها هذه الشركات (وهي تعكس أفضليات المستهلكين وتؤثر فيها) وكذلك من خلال إقامة روابط مع هذه الشركات تعود بمنفعة متبادَلة، بما في ذلك لأغراض نقل التكنولوجيا. وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط المتعلقة بدخول الأسواق، فلن تكون هناك أية جدوى من إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق. والمسألة التي يواجهها المنتجون من البلدان النامية تتمثل في الكيفية التي يمكنهم بها الاندماج في هذه السلاسل بطريقة تعزِّز التنمية. ومن الأمور التي يمكن أن تســـاعد في هـــذا الصدد ما يتمثّل في نشر المعلومات عن الأسواق (فيما يتعلق مثلاً بالأسعار والعرض والطلب وأحـــوال الطقس وتجّار البيع بالتجزئة والمشترين والمنافذ السوقية) وتحسين القدرة على استخدام هذه المعلومات بحيـــث يمكـــن للمنتجين والمصدِّرين أن يتخذوا قراراتهم عن علم فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والتصدير. وعلى الرغم من أن تدويل خدمات البيع بالتجزئة يتيح فرصاً هامة لبعض المصدِّرين، فإن صغار المنتجين يجدون أنه من الصعب عليهم بصفة خاصة أن يستفيدوا من هذه الفرص. ومن شأن الترتيبات التعاونية فيما بين هؤلاء المنتجين أن تقلِّل من احتمال تهميشهم وأن تحسِّن فرص مشاركتهم على نحو مربح في السلاسل القيمية الحديثة. إلا أنه من الضروري توفُّر الدعم المالي والتقني من أجل تمكين هؤلاء المنتجين من استيفاء المتطلبات المتزايدة الصرامة من حيث نوعية المنتجات وإمكانية تتبُّع مسارها. وتحول هيمنة الشركات الكبرى على الأسواق السلعية الدولية دون زيادة مشاركة مؤسسات البلدان النامية في بعض مراحل السلسلة القيمية، ولكن التعامل مع عدد قليل من المشترين فقط قد يجعل من الأسهل العثور عليهم.

تحسين القدرة التنافسية

٦٥- إن التـــنويع والـــنجاح في الأســـواق السلعية الدولية يتوقفان أيضاً على تحسين القدرة التنافسية وتلبية المتطلـــبات المحددة من قِبَل الشركات المستوردة فيما يتعلق بنوعية الإنتاج وكمياته وجوانبه البيئية والاجتماعية. ويمكـــن تحســـين القـــدرة التنافسية من خلال الإلمام التام بتكنولوجيا الإنتاج، وتخفيض تكاليفه، والاعتماد على الكفاءات القائمة والدراية العملية المحلية، وتحسين صورة البلد ومنتجاته وعلاماته التجارية. ويُعتبر الحصول على شـــهادات معـــترف بها دولياً طريقة من طرق إثبات الكفاءة. وتدل أرقام إصدار هذه الشهادات في إطار المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO 14000) على أنه بالرغم مـــن أن المناطق المتقدمة كانت أسرع بكثير في اعتبار هذه الشهادات مصدراً من مصادر الميزة التنافسية، فإن بعض المناطق النامية كانت سريعة أيضاً في اعترافها بمزايا هذه الشهادات: فأوروبا تستأثر بما نسبته ٤٨ في المائة من الشهادات، بينما تبلغ هذه النسبة ٣١ في المائة في جنوب شرق آسيا، و٧ في المائة في أمريكا الشمالية، و١٤ في المائة في بقية العالم.

٦٦- ويُعتبر ضعف الهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض عملية التنويع في العديـــد من البلدان. وهناك عقبات هامة أخرى تشمل فرض الضرائب على الصادرات، واحتكارات الدولة، ونقص الاستثمار في الأنشطة المضيفة للقيمة، وضعف الامتثال لضوابط ومعايير النوعية في الأسواق الاستهلاكية، فضـــلاً عن ضعف وسوء الإدارة عموماً. وينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل على المستوى المحلي من أجل تجنُّب ظهور "حلقة من عدم الاتساق". وتُعتبر السياسات العامة النشطة الرامية إلى تعزيز عملية التنويع والتغيير في هياكل التصـــدير وإلى تحســـين القدرة التنافسية من خلال زيادة الإنتاجية من الأمور الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية المفضية إلى التنويع.

التجارب الناجحة

٦٧- على الرغم من الصعوبات المواجَهة فيما يتصل بشروط الوصول إلى الأسواق ودخولها، فقد كانت هناك تجـــارب ناجحة سجّلتها بلدان نامية ومصدِّرون في العديد من البلدان التي استطاعت أن تزيد وتنوِّع صادراتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى حالتي كينيا وزمبابوي في قطاع البستنة. وفي العديد من الحالات، كانت البلدان الناجحة هي تلك الواقعة في الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية التي كانت تواجه أفضليات تعريفية غير مواتية من الناحـــية النسبية. وتدل جميع التجارب الناجحة على أهمية النوعية العالية للمنتجات وممارسات الأعمال التجارية الجيدة والموثوقية والتنظيم.

التنويع ومشكلة أسعار السلع الأساسية

٦٨- في الوقـــت الـــذي تترتب فيه على هبوط أسعار السلع الأساسية وتراجع معدلات تبادلها التجاري آثار اقتصادية واجتماعية عنيفة على أشد الناس فقراً في البلدان النامية، لن تؤدي عملية التنويع في اتجاه سلع أساسية ومنـــتجات مجهّزة ذات قيمة مضافة أعلى إلى تحسين مستويات الدخل فحسب بل إنها تساعد أيضاً في التصدي لمشكلة المراكمة في إنتاج السلع الأساسية وتجنُّب حالات العرض المفرط التي تُفضي إلى هبوط الأسعار. وفي بعض الحـــالات، كـــان انخفاض الأسعار نتيجة لإخفاقات السياسة العامة المنتهَجة من قِبَل حكومات البلدان المتقدمة

والمؤسسات المالية الدولية. فالإعانات المقدمة إلى المنتجين في البلدان المتقدمة الذين يتنافسون مع المنتجين من البلدان النامية قد أسهمت في انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية. ويمكن استخدام إدارة العرض والتمويل التعويضي من أجل الحيلولة دون نشوء حالات العرض المفرط وكذلك من أجل تيسير عمليات التكيُّف والتنويع من قِبَل المنتجين في البلدان النامية. وبالإضافة إلى مستوى الأسعار، تؤدي تقلبات الأسعار مثل تلك التي شهدتها السنوات الأخيرة إلى ظهور مشاكل رئيسية سواء على مستوى الاقتصادات الوطنية أو بالنسبة للمؤسسات المنتجة. كما أن إدارة المؤسسات للمخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار تشكل جانباً هاماً من جوانب تنمية قطاع السِلع الأساسية. وقد اكتسبت عدة بلدان خبرات مفيدة واستفادت من الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال.

العمل المقبل لأمانة الأونكتاد

٦٩- إن تشديد الأونكتاد على أوجه الترابط بين مفاهيم القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق ودخولها والتنويع كان موضع تقدير. وقد تم تشجيع الأونكتاد على مواصلة تحليله لهذه المفاهيم تحليلاً موجهاً نحو السياسة العامة وتعزيز أنشطة تعاونه التقني في مجال السلع الأساسية. ودُعيت الحكومات الأعضاء إلى دعم هذا العمل وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الناشئة عنه في البلدان النامية، وبخاصة من خلال توفير موارد من خارج الميزانية لإجراء بحوث موسّعة والاضطلاع بأنشطة على المستوى القطري، فضلاً عن التعاون التقني. وينبغي للأونكتاد أن يركِّز، في عمله المتصل بالسلع الأساسية، على تحديد السياسات اللازمة لزيادة القيمة المضافة المستبقاة في البلدان النامية المصدِّرة للسلع الأساسية، وتحسين قدرتها التنافسية لا من أجل زيادة حصائل صادراتها فحسب وإنما أيضاً من أجل تحسين الفوائد المحققة لصالح قطاعات السكان المحرومة.

الفصل الرابع

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٠- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/55)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية - البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية" (TD/B/COM.1/56-TD/B/COM.1/EM.20/3)

ملخص أعده الرئيس

٧١- لقد اضطلع الأونكتاد بعمل رائد في مجال الخدمات. واستفاد استفادة عظيمة في عمله المستمر في هذا المجال ممّا حصل عليه من أفكار وآراء متبصِّرة من اجتماعات الخبراء التي تناولت جميعها البُعد التجاري والإنمائي في مجالات الصحة والبيئة والسياحة والنقل والتشييد والطاقة والخدمات السمعية - البصرية. وقد أتاحت هذه الاجتماعات توضيح قضايا السياسة العامة، كما وفَّرت معلومات مفيدة للبلدان النامية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالشروط المسبقة التي يتعين استيفاؤها لكي تتمكن البلدان النامية من زيادة مشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات. وقد دأب الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في مفاوضاتها التجارية المتعددة الأطراف في قطاع الخدمات، ولا سيما من خلال توفير المدخلات التحليلية اللازمة لتقييم مختلف خيارات التفاوض. كما أسهم الأونكتاد، من خلال عمله التحليلي وأنشطة مساعدته التقنية في مجال الخدمات، في بناء توافق الآراء على المستوى الدولي.

إسهام قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية الشاملة، وبخاصة في البلدان النامية

٧٢- مقارنة بمجالات النشاط الاقتصادي الأخرى، شهد اقتصاد الخدمات العالمي تغيُّرات هائلة أفضت إلى نشوء أسواق عالمية مترابطة تنطوي على قدر أكبر من المشاركة من قِبَل جميع البلدان، وبذلك فقد أصبح هذا الاقتصاد يشكل قوة دافعة للتنمية. ففي الفترة بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٩، سجّلت صادرات الخدمات العالمية نمواً بمعدل يزيد عن ٩ في المائة في السنة مقارنة بمعدل قدره ٨,٢ في المائة في تجارة السلع. وفي معظم البلدان النامية، أصبح اقتصاد الخدمات يمثِّل عاملاً من العوامل الرئيسية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وفي الوقت نفسه، هناك خدمات عديدة تتميز بما هو أكثر من مجرد الأهمية الاقتصادية المحضة وتحتفظ بدورها في التنمية لأسباب من بينها مثلاً ما تتسم به هذه الخدمات من جوانب اجتماعية أو ثقافية. إذ لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق إذا لم تكن إمكانية الاستفادة من مخططات الرعاية الصحية وخدمات التعليم والطاقة التجارية وشبكات إمدادات مياه الشرب والخدمات الصحية مكفولة. كما أن التنمية المستدامة تقتضي الاحترام الواجب للتنوع الثقافي والتقاليد والقيم الوطنية. ويمكن للخدمات أن تؤدي دوراً مساعِداً خلال فترات الركود الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات في مجال الصناعة.

٧٣- ثم إن أهمـــية وجود قطاع خدمات يتميز بالكفاءة ويشكِّل الدعامة الأساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية تتجـــلى بصـــفة خاصـــة في ارتباط هذا القطاع بتجارة السلع المصنّعة والمنتجات الزراعية وغير ذلك من السلع الأساسية، فضلاً عن ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الأخرى. كما أنه يمكن أن تكون هناك روابط إيجابية بين تحرير الســـلع المصنّعة والسلع الأساسية وتنمية قطاع الخدمات وقدرته التنافسية. إلا أن هناك في الوقت نفسه فوارق كبيرة واضحة في تطور اقتصاد الخدمات فيما بين مختلف البلدان والمناطق. فقطاعات الخدمات في البلدان النامية هـــي قطاعات ضعيفة، كما أن هذه البلدان تواجه عجزاً في تجارة الخدمات. ويصنَّف قطاع السياحة ضمن أهم القطاعات الخمسة المولِّدة للعملات الأجنبية في حالة ٧٩ بلداً من هذه البلدان. فالعديد من أقل البلدان نمواً، على ســـبيل المثال، تنظر إلى قطاع السياحة باعتباره قطاع الخدمات الوحيد الذي تتمتع فيه حالياً بميزة نسبية. ويمكن لخدمات قطاع السياحة، إذا ما تمت إدارتها بطريقة سليمة تراعي المقتضيات البيئية، أن تؤدي دوراً فريداً في زيادة إيرادات الصادرات وأن تكون بمثابة محرِّك لعملية التنمية الشاملة. وقد كان هناك اتفاق عام على أن حركة التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين - أي أسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - هي أهم وســـائط التوريد بالنسبة لمورِّدي الخدمات من البلدان النامية، وهي تُسهم باستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر في تلك البلدان، خاصة وأن رأس المال لا يزال نادراً في العديد منها. وهذا ينطبق بصفة خاصة على القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة مثل السياحة، والخدمات المهنية وخدمات الأعمال التجارية، والخدمات السمعية - البصرية، والتشييد، والقطاعات التي تحتاج إلى عمّال غير مهرة وتنطوي على التنقل المؤقت للأشخاص من أجل توريد الخدمات فيما بين البلدان.

٧٤- وقـــد بلغ مجموع التحويلات المالية إلى البلدان النامية من مواطنيها العاملين في الخارج ما يزيد عن ٥٠ ملـــيار دولار في عام ٢٠٠١. وتبيِّن الأدلة العملية الحديثة أنه إذا تمت زيادة الحصص بنسبة ٣ في المائة من قوة العمـــل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مكاسب الرفاه العالمي يمكن أن تصل إلى ما يتراوح بين ١٥٨ و٢٠٠ مليار دولار في السنة. إلا أن أسلوب التوريد ٤ لا يشكل إلا ما نسبته ١,٤ في المائة من التدفقات التجارية وفقاً لما تدل عليه التقديرات الحالية. ومع ذلك، ينبغي معالجة مخاطر مشكلة "نزوح الأدمغة" المرتبطة بهجرة الفنيين المهرة إلى خارج البلدان النامية. وقد أخذت التجارة الإلكترونية - التي تندرج في إطار أسلوب التوريد ١ ضمن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - تتزايد أهمية، ولكنها تظل أقل أهمية من أسلوب التوريد ٤ بالنسبة لمعظم البلدان النامية وذلك بالنظر إلى أنها تتطلب توفُّر مستوى من التطور عالٍ إلى حد ما، وبخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، لكي تستطيع البلدان أن تستفيد منها.

القيود الإحصائية

٧٥- إن عـــدم توفـــر الإحصاءات الكافية يجعل من الصعب تقييم هيكل وتطوُّر قطاع الخدمات تقييماً دقيقاً ويعوِّق عملية صياغة استراتيجيات تهدف إلى دعم تنمية قطاعات الخدمات الأكثر دينامية في البلدان النامية. وما بـــرح نقص المعلومات الإحصائية يمثل مشكلة منذ المراحل الأولى للمفاوضات المتعلقة بالخدمات، ولم تتم معالجة هذه المشكلة معالجة وافية على المستويين الوطني والدولي. وقد أدت هذه القيود إلى إعاقة التقييم المطلوب لتجارة الخدمـــات بحيـــث لم يبق لدى البلدان سوى خيار الاعتماد على التحليل النوعي. وقد أصبح الافتقار إلى التقييم الســـليم لتجارة الخدمات على المستوى الوطني يشكل عقبة كأداء تعترض مشاركة البلدان النامية في المفاوضات

المتعلقة بالخدمات، ذلك لأنه في غياب البيانات والتقييم، لا يمكن للبلدان النامية أن تعرف ما هي المكاسب التي حققتها حتى الآن وأن تصوغ موقفها التفاوضي في الجولة الجديدة للمفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد تم التشديد على أن نقص البيانات قد أعاق أيضاً المفاوضات بشأن التدابير الوقائية في حالات الطوارئ وبشأن الإعانات. وبالتالي فقد أصبحت مسألة توافر البيانات عن الخدمات مسألة ملحَّة، ولا سيما لفهم الكيفية التي يمكن بها للبيانات الدولية أن تشمل وسائط التوريد في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. كما أنه من الضروري توفُّر البيانات الإحصائية من أجل تقييم الأثر الاجتماعي والإنمائي لتحرير الخدمات وأهمية حركة التنقل المؤقت للأشخاص والوجود التجاري، وكذلك من أجل تنمية الخدمات ووضع المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالتنمية وقياس التدفقات التجارية. ومن شأن بناء قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير المؤثرة في الخدمات أن يكون بمثابة أداة لتوفير المعلومات للبلدان النامية.

فوائد التحرير ومخاطرة

٧٦- إن تحرير قطاع الخدمات يمكن أن يحقق فوائد هامة لصالح البلدان النامية حسبما يتبين من التجارب الناجحة في جميع المناطق. إلا أنه من المهم توسيع نطاق هذه التجارب الناجحة وتكرارها في مناطق أخرى. وهذا يتطلب توفر دعم وطني ودولي مناسب. وتواجه البلدان النامية قيوداً هامة من حيث الشروط المسبقة لعملية التحرير، ومنها مثلاً القيود القائمة في جانب العرض، والحصول على التكنولوجيات الجديدة، وتأمين التمويل، ومتطلبات السياسة العامة، وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصعوبات المواجهة في المشاركة في الشبكات العالمية، والافتقار إلى الأطر التنظيمية والمؤسسية الحديثة. وقد كان هناك اتفاق عام على أن ثمة حاجة إلى إجراء دراسة متأنية لتصميم برامج الإصلاح والتحرير في قطاع الخدمات من أجل ضمان سير تنفيذ هذه البرامج بوتيرة مناسبة وترتيب تعاقب مراحلها وتكييف محتواها مع مستوى تنمية كل بلد من البلدان. وللحكومات دور رئيسي تؤديه في عملية التحرير والخصخصة، وهي تحتفظ بوظائف هامة بعد إنجاز هذه العملية. وقد تم التشديد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها توفر إطار تنظيمي حديث استجابة لواقع الأسواق المتغير والقضايا ذات الصلة بالمنافسة وأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا. وكان هناك اتفاق عام على ضرورة أن تحتفظ البلدان بحقها في التنظيم.

٧٧- وقد تم التشديد على أن ما نسبته ٥٦,٣ في المائة من التجارة في الخدمات تتم من خلال أسلوب التوريد ٣ - أي الوجود التجاري الأجنبي. فهذا الوجود يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على التكنولوجيا ويولد فرص العمل. وفي هذا السياق، تصبح قضية الالتزامات الشاملة في مجال الخدمات قضية مهمة بصفة خاصة. ولكن وجود متعهدي توريد الخدمات الخاصة، المحليين والأجانب، في قطاعات خدمات حساسة جداً، مثل قطاعات الصحة والتعليم والنقل والطاقة، ينبغي ألا يعرض للخطر إمكانية حصول السكان المحليين، وبخاصة القطاعات الأشد فقراً من بينهم، على هذه الخدمات. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن لتحرير الأسواق أن يسهم في التنمية إلا إذا أدى إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وبالنسبة للبلدان النامية، يمثل توفر إطار تنظيمي مناسب يصحب عملية التحرير تحدياً رئيسياً تحتاج هذه البلدان إلى مساعدة دولية من أجل التصدي له.

زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في مجال الخدمات

٧٨- إن توفر قدرات معززة في البلدان النامية لتوفير الخدمات في الأسواق المحلية يتسم بأهمية عظيمة ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحسين القدرة التصديرية على المستويين الإقليمي والعالمي. وحتى وقت قريب، لم تكن الإمكانات التصديرية للعديد من البلدان النامية تُقدَّر التقدير الذي تستحقه. وينبغي للبلدان النامية التي تسعى إلى إدخال الخدمات في صلب استراتيجيتها الإنمائية أن تعمل على تنفيذ عملية إصلاح شاملة على صعيد السياسة العامة تهدف إلى معالجة الاختناقات في بعض مجالات الخدمات التي تؤثر على تنمية صادرات الخدمات التنافسية - ومن هذه الاختناقات مثلاً أن خدمات الاتصالات الباهظة التكلفة قد تحول دون تصدير الخدمات المكتبية الخلفية (الرديفة) أو الخدمات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات. ومن المهم ترتيب تسلسل عملية الإصلاح بحيث تستهدف في البداية المجالات التي قد تكون الأقل تكلفة من حيث التأثير على العمالة والنمو والتي يمكن أن تسفر عن فوائد إنمائية واسعة النطاق على المدى القصير. ويعتبر اعتماد تدابير شاملة على صعيد السياسة العامة ووضع خطة وطنية رئيسية في مجال الخدمات من الأمور الضرورية بالنسبة لتلك البلدان النامية التي ترغب في إيجاد مواقع لها في أسواق الخدمات العالمية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالسلع والضرائب وآليات دعم الموردين المحليين. فالنجاح في مجال واحد من مجالات الخدمات يمكن أن يؤدي في وقت لاحق إلى إصلاح قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتشكل القدرة على بلوغ مستويات عالمية لإنتاجية عوامل الإنتاج والتكليف مع الأوضاع السوقية المتغيرة وتوريد منتجات ذات قيمة مضافة أعلى العامل الرئيسي في المحافظة على القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية. وعندما يتم استيفاء الشروط المسبقة المناسبة، يمكن لتحرير الأسواق المحلية أن يكون مفيداً، ذلك لأن من شأن إتاحة المنافسة أن تحفز توفير فرص العمل. ويلزم أن تتخذ الحكومات تدابير للمحافظة على الاستقرار ولتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

٧٩- وقد أصبحت التجارة بين البلدان النامية تتسم بأهمية متزايدة: فالتصدير إلى أسواق البلدان النامية الأخرى يمكن أن يشكل الوسيلة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحسن مهاراتها التصديرية. وبعد النجاح في استكشاف أسواق البلدان المجاورة والأسواق الإقليمية، يمكن لموردي الخدمات أن يتحولوا إلى أسواق أخرى. وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم سمة نموذجية من سمات اقتصاد الخدمات، بل كثيراً ما تكون الشركات الكبيرة في البلدان النامية صغيرة إذا ما نظر إليها على نطاق عالمي. وفي الوقت نفسه، هناك قطاعات خدمات معينة، مثل قطاع الأعمال المصرفية، تعتبر من السمات النموذجية للشركات الكبيرة، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى وفورات الحجم والحاجة إلى التخفيف من المخاطر. ومثل هذه القطاعات لا تكون من بين المجالات التي تستهدفها الصادرات العالمية من البلدان النامية إلى أن تتمكن هذه البلدان الأخيرة من تطوير تلك القطاعات تطويراً كافياً.

القضايا ذات الصلة بالمنافسة: الوصول إلى شبكات المعلومات والتوزيع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٨٠- إن الوصول إلى الأسواق في عدة قطاعات في مجال الخدمات يمكن أن يتعطل أو يُعوَّق بسبب هيمنة الشركات عبر الوطنية وسلوكها المانع للمنافسة. وبصفة خاصة، فإن الافتقار إلى إمكانية الوصول بفعالية إلى شبكات المعلومات والتوزيع قد يجعل من المستحيل بالنسبة للمتعهدين الجدد لتوريد الخدمات أن يدخلوا إلى السوق. وتعتبر مشكلة الوصول مشكلة مهمة بصفة خاصة في قطاعات مثل السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والطاقة. ويلزم أن تتوفر، على المستويين المحلي والدولي على السواء، أُطر تنظيمية مناسبة

للتصـــدي للممارســـات المانعة للمنافسة وذلك من أجل ضمان الدخول إلى الأسواق بصورة فعالة. وتتأثر بهذه الممارسات، بصفة خاصة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما من البلدان النامية. ونتيجة لمفاوضات مـــنظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية، تم اعتماد ورقة مرجعية لضمان الارتباط بالشبكات وإتاحة الوصول إليها على نحو منصف. كما نصت هذه الورقة على حق البلدان في تعريف الالتزام بإتاحة الوصول على نطاق عالمي. ويمكن اتباع هذا النهج نفسه بالنسبة للقطاعات الأخرى ذات الصلة. ويعتبر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مسألة تهم وتشغل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ذلك لأن العديد من موردي الخدمات هم من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لم يتفقوا حتى الآن على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن هناك قضايا أخرى يمكن أن تعالج على نحو مفيد، بما في ذلك مسألة كيفية التقليل من العبء الإداري إلى أدنى حد، وإتاحة إمكانية الوصول إلى شبكات المعلومات والتمويل والإنتاج، وضمان شفافية المعلومات السوقية بالنسبة للموردين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

القيود المواجهة في تطوير اقتصاد خدمات يتسم بالكفاءة

٨١- تشـــكل المعرفة والمهارات والنوعية العوامل الحاسمة التي أعطت ميزة تنافسية لموردي الخدمات في البلدان المتقدمة. أما موردو الخدمات من البلدان النامية، من جهة ثانية، فيواجهون عدداً من القيود التي تعوق قدرتهم على توريـــد الخدمات محلياً ودولياً. وتشتمل القيود الرئيسية على قيود تتعلق بالموارد البشرية والتكنولوجية، وضعف القـــدرات المؤسســـية والتنظيمية. فالمجموعة الأولى من هذه القيود تؤثر حالياً في قدرة البلدان النامية على تحليل الطلبات التي تلقتها في المفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وعلى صياغة الطلبات والعـــروض الخاصة بها. أما ضعف القدرات المؤسسية والتنظيمية فيتصل بالتعاون المحدود فيما بين الوكالات على المستوى الوطني وعدم كفاية الاتصالات بين الحكومة والقطاع الخاص. ونتيجة لذلك، لم تستطع عدة بلدان نامية أن تصوغ سياسة محلية إجمالية وإطاراً تنظيمياً في مجال الخدمات وما يتصل بذلك من استراتيجية للتصدير. وهذا يضـــعف الفرص المتاحة للبلدان النامية لكي تتخذ مواقفها عن علم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات وتستفيد من تعزيز التجارة في مجال الخدمات.

العمل في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن الخدمات

٨٢- أُشـــير إلى عدد من الدراسات التي تضمنت تقديرات مختلفة تدل على أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يعود بفوائد تفوق بكثير مكاسب الرفاه التي يتوقع تحقيقها من تحرير تجارة السلع. وقد تزايدت مشاركة البلدان النامـــية في تصدير الخدمات وأصبحت هذه البلدان أكثر إدراكاً لحقيقة أن المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال الخدمـــات يمكـــن أن تســـفر عن مكاسب. كما أن البلدان النامية قد أخذت تطبق على نحو متزايد استراتيجية تفاوضية جديدة تتمثل في اعتماد نهج استباقي والمشاركة مشاركة نشطة. وهذه هي أنجع وسيلة يمكن من خلالها لهـــذه البلدان أن تعبر عن اهتماماتها وشواغلها وأن تسعى إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وتسلم البلدان النامية بأنه يمكن جعل بنية الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مؤاتية لاعتباراتها الإنمائية. إلا أن هناك صعوبات عديدة تعـــوق انـــتهاج استراتيجية التفاوض الجديدة، بما في ذلك الصعوبات المتمثلة في تحديد المصالح الوطنية في قطاع الخدمـــات، والافتقار إلى قوة التأثير في المفاوضات. وينبغي للبلدان النامية، مع محافظتها على دورها النشط، أن تتعامل مع الجدول التفاوضي بحذر، وبخاصة عند عقد التزامات محددة، ثم يجب عليها أن تبني قراراتها على أساس

معلومات وتحليلات سليمة. وسيكون تأمين الوصول إلى الأسواق في جميع القطاعات وأساليب التوريد التي توجد فيها مصلحة للبلدان النامية متوافقاً مع تحقيق أهداف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وبخاصة الأهداف التي تنعكس في إطار المادة الرابعة من الاتفاق. وينبغي ألا يغيب عن البال أن المفاوضات ليست غاية بحد ذاتها، بل إن المقصود بها أن تسهم في تنمية ورفاه جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية.

٨٣- ولقد أصبحت للقضايا الأفقية أهمية أكبر في المضي قُدماً في المفاوضات في مجال الخدمات، ولا سيما فيما يتصل بالحواجز التنظيمية الناشئة عن اللوائح المحلية وعن الإعانات الموجهة إلى التجارة. ولا يتوفر لدى البلدان النامية ما يتوفر لدى البلدان المتقدمة من وسائل مالية لدعم صادراتها وبالتالي فإنها ستستفيد إلى حد بعيد من الضوابط المفروضة على الإعانات على المستوى المتعدد الأطراف. ومن الضروري الاعتراف في المفاوضات بدور الإعانات فيما يتعلق بالبرامج الإنمائية للبلدان النامية وحاجتها إلى المرونة. ولا تشكل المفاوضات المتعلقة بالخدمات سوى جزء من المفاوضات الجارية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة. وينبغي ضمان توفر توازن إجمالي في المفاوضات: إذ يمكن للبلدان النامية أن تربط أوجه التقدم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات بمدى النجاح في مراعاة مصالحها في مجالات أخرى مثل الزراعة.

التنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والتجارة الدولية في الخدمات من خلال أسلوب التوريد ٤

٨٤- إن تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في مجال الخدمات يتوقف على مدى تنفيذ المادتين الرابعة والتاسعة عشرة – ٢ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ومن المهم ضمان احتفاظ البلدان النامية بمرونتها في اتخاذ القرارات حول ما ينبغي تحريره وما هي الشروط التي ينبغي أن تربط بها عملية التحرير من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. ويبدو أن المفاوضات تتركز في الغالب على تحرير التجارة في الخدمات من خلال أسلوب التوريد ٣، بينما لا يجري إيلاء سوى قدر محدود من الاهتمام للتجارة من خلال أسلوب التوريد ٤. وتظل الأهمية الاقتصادية التي يتسم بها أسلوب التوريد ٤ في توفير التمويل للبلدان النامية لأغراض تنميتها تندرج في صلب اهتمامات هذه البلدان، وقد تُرجمت إلى طلبات في إطار المفاوضات.

٨٥- وترتبط حركة التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين المهرة بخطر "نزوح الأدمغة"، من جهة، وبتعزيز رأس المال البشري والإرتقاء بمستوى الدراية العملية، من جهة ثانية. ويتوقع أن تعود عملية التحرير في إطار أسلوب التوريد ٤، إذا جاءت نتيجة لدراسة متأنية، بالفائدة على جميع الشركاء التجاريين، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في الدخول في التزامات معقولة بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق في هذا المجال. وتعتبر شفافية الأنظمة الخاصة بإصدار التأشيرات، وسرعة إصدارها، ومنح تراخيص العمل، من العناصر الأساسية لجعل حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين فعالة.

التحرير المستقل

٨٦- لقد اضطلعت البلدان النامية بعملية تحرير مستقلة هامة، وبخاصة في إطار برامج التكيف الهيكلي. وثمة اعتراف بأن الحاجة إلى منح الائتمانات لأغراض التحرير المستقل تتسم بأهمية بالغة، ولا سيما من الناحية السياسية وكذلك من أجل دعم اتخاذ المزيد من جهود التحرير في البلدان النامية. إلا أنه يتعين النظر إلى التحرير المستقل

باعتباره يشكل جزءاً من عملية تحرير تدريجية، وبالتالي يتعين المحافظة على المرونة الملازمة للتفاوض بشأن الخدمات والاستفادة من هذه المرونة من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية. وينبغي لطرائق التحرير المستقل أن تكفل المرونة لهـــذه البلدان، بينما ينبغي النظر في معاملة أقل البلدان نمواً معاملة مميزة. وقد لوحظ أن البلدان النامية قد تلقت طلـــبات في تلك المجالات التي حدث فيها التحرير المستقل بالفعل. ويتوقع أن تكون هناك ضغوط هائلة من أجل الدخـــول في التزامات محددة، وتظل المسألة المطروحة هي مسألة تحديد ما هي سبل المعاوضة التي ستكون متاحة للبلدان النامية عندما تقطع على نفسها التزامات في هذه المجالات.

التكامل الإقليمي

٨٧- لقد أخذت جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، تشارك على نحو متزايد في المفاوضات في مجال الخدمات كجزء من جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي. وأخذت الأهمية النسبية للتكامل الإقليمي تتزايد، ولا سيما بالـــنظر إلى أن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لا تحقق تقدماً في بعض المجالات. وينبغي إجراء تحلـــيل دقيق وشامل لمزايا ومساوئ المفاوضات التجارية الإقليمية، ذلك لأن هناك خطراً يتمثل في أن الاتفاقات الإقليمية قد تتضمن التزامات تتجاوز بكثير القواعد المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

العمل المقبل في المجالات التي تهم البلدان النامية

٨٨- إن المجتمع الدولي مدعو إلى توفير الوسائل اللازمة للتخفيف من حدة القيود التي تواجه البلدان النامية في جانب العرض ودعم أنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى تحسين مشاركة هذه البلدان في المفاوضات الجارية بشأن الخدمـــات. وللأونكـــتاد، في هذا الصدد، دور هام يؤديه سواء في تحليل القيود القائمة في جانب العرض أو في الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية. وينبغي مواصلة الاضطلاع بالعمل التحليلي في المجالات المتصلة بالمفاوضات مـــن وجهـــة نظر البلدان النامية، بما في ذلك القضايا الناشئة في مجال التنظيم المحلي وقواعد الاتفاق العام بشأن الـــتجارة في الخدمـــات. ولدى مواصلة العمل القطاعي، من المهم التركيز على تلك المجالات التي قد تتمتع فيها صـــادرات البلدان النامية ببعض الإمكانات والتي قد تنشأ فيها شواغل تتعلق بالإنصاف. وينبغي مواصلة العمل بشـــأن قطاعات الخدمات الجديدة والتي تنطوي على تحديات بالنسبة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بتقديم الدعم للمفاوضات، ينبغي للأونكتاد أن يقدم، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، مقترحات فيما يتصل بإنشاء آلية محتملة لتعزيز صادرات البلدان النامية من خلال أسلوب التوريد ٤. ومن المسائل الأخرى التي لا تزال قائمة ما يتمثل في تحديد الطرائق الخاصة بوضع المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات موضع التنفيذ.

٨٩- وينـــبغي تعزيـــز دور الأونكتاد في توفير التدريب والدعم لصالح البلدان النامية بحيث يمكنها أن تستفيد من الفرص التي تتيحها زيادة تحرير الأسواق وأن تشارك على نحو مفيد في عملية تقديم الطلبات والعروض. وفي مجال القيود المواجهـــة في جانب العرض، ينبغي للأونكتاد أن يشجع على إجراء نقاش دولي يهدف إلى وضع "خطة رئيسية لقطاع الخدمـــات" من شأنها أن تكفل التنمية الشاملة للخدمات. وينبغي التشديد على أهمية البُعد الإقليمي في مجال المساعدة التقنـــية. وفي مجـــال الإحصـــاءات، ينبغي تعزيز عملية جمع البيانات فضلاً عن العمل المتعلق بتقييم التأثير الاجتماعي والإنمـــائي لتحرير الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى ضمان تماسك السياسات بين بـــرامج التكيف الهيكلي التي ينفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، بغية ضمان أن تعتبر التنمية الهدف الأساسي وأن تصبح التجارة وسيلة فعالة لبلوغ هذا الهدف.

الفصل الخامس

التجارة والبيئة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٩٠- عُرضت على اللجنة ، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان :

"التجارة والبيئة والتنمية: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.1/52)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية" (TD/B/COM.1/53-TD/COM.1/EM.19/3).

ملخص أعده الرئيس

٩١- يودي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دوراً هاماً في مجالي التجارة والبيئة من خلال دراسة الروابط من منظور إنمائي. وستكون لنتائج هذا العمل أهمية في سياق السياسات الوطنية، والتعاون الدولي، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارية العالمية الذي سيعقد في كانكون وكذلك للأونكتاد الحادي عشر. وينبغي ألاّ تغيب عن الأذهان الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، ولا سيما التخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة. وقد أعاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تأكيد أهمية دور التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولذلك فمن الهام للغاية ألا يتم إضعاف الصلة بين التجارة والتنمية والبيئة أو فقدانها. وقد ركزت خطة عمل بانكوك على البعد الإنمائي للتجارة والبيئة ودعت الأونكتاد إلى تحديد القضايا التي قد تتمخض عنها فوائد ممكنة بالنسبة للبلدان النامية. وبالمثل، تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتعزيز بعد التجارة المتعلق بالتنمية المستدامة، كما هو الحال في سياق جدول أعمال بلدان الجنوب التابع للمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.

المتطلبات البيئية والتجارة

٩٢- أُعرب عن تقدير عام للمناقشات التي أجريت في اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية، ولثراء المعلومات المقدمة فيه ونتائجه. واعتبر أن من الضروري ضمان ألا تؤدي تخلق المتطلبات البيئية الصارمة إلى نشوء عقبات غير ضرورية أمام الصادرات من البلدان النامية وألا يتم استخدامها للأغراض الحمائية. وتستند المتطلبات البيئية عادة إلى شواغل حقيقية، ولكن تطبيقها قد يكون تمييزياً. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة لوجود قدر من التناسب بين الفوائد الناشئة عن مثل هذه المتطلبات وتكاليف الامتثال لها على الصعيدين المحلي والخارجي. فينبغي ألا تقع أعباء التكيف على عاتق الفقراء.

٩٣- وقدم أحد المندوبين أرقاماً تشير إلى أثر التدابير البيئية والصحية على التجارة، التي مسّت ما قيمته ١٠ مليارات دولار من الصادرات في عام ٢٠٠١. وأوضح أن ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الشركات المصدرة في بلده قد تكبدت زيادة في تكاليف الإنتاج. وأدى الحظر الذي فرضه شريك تجاري هام إلى تعرض ٥٠ ٠٠٠ وظيفة للخطر.

٩٤- وأشار مندوب آخر إلى التغييرات الهائلة في هيكل التصدير في بلده الذي أخذ يتحول بسرعة نحو التصنيع في السنوات العشر الأخيرة. فقد تم بقدر كبير الاستعاضة عن المنتجات القائمة على الموارد والزراعة بمنتجات صناعية، مثل الإلكترونيات، والمنتجات الكيميائية، ومنتجات عديدة تستخدم في إنتاجها الأيدي العاملة بكثافة، مثل المنسوجات والملابس. ولذلك فإن بلده يواجه طائفة كبيرة متنوعة من المتطلبات البيئية والصحية في أسواق التصدير الرئيسية ويحتاج إلى المساعدة في مجال جمع ونشر المعلومات بفعالية، وكذلك إلى أفضل الممارسات في الاستجابة للمتطلبات البيئية. وأشار إلى أن بلده هو أحد المستفيدين من مشروع جديد للأونكتاد تموله المملكة المتحدة ومن شأنه أن يعالج بعض هذه القضايا وأن يوفر أيضاً محفلاً للحوار على الصعيد دون الإقليمي مع البلدان المجاورة التي هي في وضع مماثل.

٩٥- وقد تؤدي زيادة تواتر وصرامة وتعقد المتطلبات البيئية إلى وضع عقبة هامة أمام وصول البلدان النامية ونفاذها إلى الأسواق. فاللوائح الحكومية، بل والمعايير والمبادئ التوجيهية الصناعية التي يضعها القطاع الخاص، إلى جانب متطلبات المشترين، قد أخذت تتزايد، لا سيما في القطاعات الرئيسية للصادرات التي تهم البلدان النامية، مثل الأغذية والمنتجات الصحية، والمنسوجات، والمنتجات الجلدية، والإلكترونيات. وأشير إلى أن الموردين والمشترين هم الذين يقومون، عملياً، بوضع المعايير في الأسواق. ولذلك فإن هناك خطراً في أن تصبح الأنظمة الحكومية، بصورة متزايدة، بلا أهمية. وفضلاً عن ذلك، ليس هناك سوى القليل من المعايير الدولية للأغراض البيئية. كما أثير سؤال حول كيفية التعامل، في إطار حكومي دولي، مع تكاثر المعايير الاختيارية للقطاع الخاص.

٩٦- وتعتبر مهمة مواكبة هذه الاتجاهات الجديدة والاستجابة لها بصورة مناسبة مهمة هائلة بالنسبة للمصدرين في معظم البلدان النامية، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات. فالمتطلبات البيئية والصحية تغير بصورة مستمرة مرمى الهدف. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في المعلومات لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الطوعية ومتطلبات المشترين، كما أنه لا توجد آليات شاملة لتبادل المعلومات. ولا يوجد في إطار منظمة التجارة العالمية أيضاً أي التزام بالإبلاغ عن مثل هذه التدابير. ثم إن القيود الرئيسية التي تواجه البلدان النامية تجعل من الصعب التصدي بفعالية لهذه التحديات. وهذه القيود تشمل ما يلي: الافتقار للهياكل الأساسية، بما في ذلك تقييم الامتثال؛ وارتفاع تكاليف الامتثال؛ ونقص للمعلومات التي تقدم في الوقت المناسب؛ وهيمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات الكثيفة التلوث في الهيكل الصناعي؛ وكون الموارد البشرية والمالية محدودة.

٩٧- وتسعى بلدان نامية عديدة إلى المشاركة بنشاط في وضع المعايير في أسواق التصدير الرئيسية لضمان مراعاة ظروفها البيئية والإنمائية أيضاً. ومن المهم أن يكون في القواعد التجارية والإجراءات الأخرى ما يكفل الإنصاف والشفافية، إلى جانب تحسين التعاون بين البلدان التي تتجه نحو تطبيق معايير أعلى وشركائها التجاريين. وكان هناك تأييد كبير للاقتراح الذي قدمه اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية والذي يدعو إلى متابعة ما يلي: (أ) استكشاف أفضل الممارسات في وضع وتنفيذ اللوائح والمعايير البيئية؛ و(ب) تحسين تدفق المعلومات وإدارتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعايير الطوعية، وتعزيز نظم "الإنذار المبكر" فيما يخص المعايير واللوائح المقبلة؛ و(ج) مساعدة البلدان النامية في تحديد سياسات وتدابير تكيف فعالة لتخفيض تكاليف التكيف وتعزيز الكفاءة الاقتصادية وقدرة الصادرات على المنافسة، بما في ذلك تحديد التدابير اللازمة لمعالجة الاحتياجات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستجابة للمتطلبات البيئية في أسواق التصدير.

٩٨- وقد أجرى الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارية العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهيئات أخرى، عدداً من الدراسات التجريبية العامة عن المتطلبات البيئية. ورئي أن المناقشة بشأن المتطلبات البيئية والتجارة ينبغي أن تصبح الآن أكثر توجهاً نحو العمل. وأيد عدد كبير من المتحدثين، بمن فيهم مجموعات إقليمية متعددة، الاقتراح الذي قدمه اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية، والذي يدعو إلى إنشاء فريق استشاري معني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية، يتناول الأنشطة المشار إليها في الفقرة السابقة. وينبغي تجنب الازدواجية مع المبادرات الأخرى كما ينبغي ألا ينشغل الفريق الاستشاري بإعادة النظر في صلاحية اللوائح البيئية.

٩٩- ويقترح أن ينسق الفريق الاستشاري أنشطته على نحو وثيق مع المبادرات الأخرى وأن يقوم بتجميع منظمات مختلفة. والواقع أن مثل هذا الفريق سوف يكون بمثابة آلية رئيسية لتجنب الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر، لا سيما في مجال جمع المعلومات ونشرها. وهو سوف يشدد بصورة خاصة على المتطلبات البيئية الطوعية التي يحددها القطاع الخاص والمشترون وسيشرك القطاع الخاص في مداولاته. كما يمكن لأمانة الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المعنية والقطاع الخاص، أن تواصل بحث إمكانية إنشاء الفريق الاستشاري كنشاط قائم على أساس المشاريع.

١٠٠- وأبلغ ممثلو أمانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية عن أنشطة منظماتهم في هذا المجال وأكدوا على استعدادهم للتعاون على نحو وثيق مع الفريق الاستشاري.

١٠١- وأبلغ ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن نتائج حلقة العمل بشأن "المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق: الاهتمام بشواغل البلدان النامية"، وهي الحلقة التي عقدها المحفل العالمي للتجارة في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وعن العمل المزمع القيام به فيما يخص المرحلة الثالثة للمشروع المتعلق بالأبعاد الإنمائية للتجارة والبيئة الذي سيتضمن استخلاص دروس من دراسات الحالات الإفرادية التي أُجريت في المرحلة الأولى واستكشاف الممارسات الجيدة في وضع المعايير وتطبيقها.

١٠٢- وقدم ممثل مركز التجارة الدولية عرضاً موجزاً لعمل المركز بشأن المتطلبات البيئية، ومؤشراً للأداء البيئي وخرائط للتجارة البيئية. وتضمنت هذه الأخيرة مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس أداء التصدير في ١٨٤ بلداً من المنظور البيئي. وأكد على أن مركز التجارة الدولية يرغب في تقاسم بياناته ودراساته التحليلية مع الفريق الاستشاري المقترح.

١٠٣- وأبلغ ممثل منظمة التجارة العالمية عن مرفق المعايير وتنمية التجارة الذي أنشىء حديثاً بالتعاون مع البنك الدولي لدعم قدرة البلدان النامية في صياغة وتنفيذ المعايير الدولية بشأن السلامة الغذائية والصحة النباتية والحيوانية.

١٠٤- ولوحظ أنه يجري حالياً بذل جهود لإعادة تشكيل مدونة قوانين الأغذية لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الجميع، لا سيما احتياجات البلدان النامية. ويجري العمل على إنشاء صندوق استئماني لزيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في أنشطة وضع المعايير التي تضطلع بها لجنة مدونة قوانين الأغذية.

١٠٥- وأشـــار عدة متحدثون إلى أن اجتماع الخبراء المعني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية قد سلّط الضوء أيضاً على أهمية التوحيد والمعادلة المتبادلة للمتطلبات البيئية. ومن شأن اتفاقات الاعتراف المتبادل أو المعادلة التقنية في مجال المتطلبات البيئية والصحية أن تيسّر بدرجة كبيرة التجارة الدولية في المنتجات المعنية. إلا أن التوصل إلى هـــذه الاتفاقـــات كـــان ولا يـــزال صعباً للغاية. وثمة حاجة ملحة لوضع مبادئ توجيهية وإنشاء محافل لتيسير المفاوضـــات بشـــأن مـــثل هذه الاتفاقات. ويمكن عقد هذه الاتفاقات على مستوى المعايير واللوائح و/أو تقييم الامتثال (الاعتماد وإصدار الشهادات).

١٠٦- وتواجـــه صـــادرات الـــبلدان النامية من المنتجات العضوية قيوداً كبيرة بسبب تكاثر المعايير واللوائح ومتطلبات تقييم الامتثال على المستويين الخاص والعام معاً. وفي هذا السياق، رحّب العديد من المندوبين بالمبادرة المشـــتركة لأمانات الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية حول إنشاء فرقة العمل المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية. وأعرب هؤلاء المندوبون عن أملهم في أن تقدم فرقة العمل هذه توصيات وحلولاً عملية لهذه المشكلة التي يواجهها قطاع الزراعة العضوية والتي تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للبلدان النامية، وطلبوا إلى الأمانة أن تطلع اللجنة والدول الأعضاء على نتائج مداولات فرقة العمل وأن تستخلص الدروس التي يمكن تطبيقها في مجموعة أوسع من القطاعات.

دبلوماسية العلم والتكنولوجيا

١٠٧- لقـــد أدت المنازعات التجارية إلى تسليط الضوء على دور العلم كمعيار قانوني في إطار منظمة التجارة العالمية. وبوجه خاص، تتسم الحالات المتعلقة بالبيئة وبالاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية بقدر كبير من التعقيد سواء من حيث القانون أو الوقائع، وهي تنطوي على تحريات وتقييمات علمية معقدة. وإزاء هذه الخلفية، يشكل إنشاء الصندوق الاستئماني للخبرة التقنية في إطار المركز الاستشاري المعني بقوانين منظمة التجارة العالمية تطوراً هاماً. فبالإضافة إلى الخدمات القانونية المدعومة التي يقدمها المركز، يمكن الآن للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الوصول إلى الصندوق للحصول على المساعدة لتمويل الخبرات العلمية والتقنية اللازمة للمشاركة في مداولات منظمة التجارة العالمية في مجال تسوية المنازعات.

١٠٨- وعـــلى الرغم من أن تجميع الحقائق التقنية والعلمية قد يكون ضرورياً لتحديد ما إذا كانت هناك قضية تســـتحق المـــتابعة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن وجود ملف تقني قائم على بحث واف لا يؤدي دائماً إلى الـــلجوء إلى فريق من أفرقة منظمة التجارة العالمية. إذ يمكن لمثل هذا الملف أن يكون مفيداً في تسوية النزاع في مـــرحلة المشاورة - أي من خلال الوساطة لا التحكيم. والواقع أن إدماج طائفة واسعة من العلوم يعتبر أساسياً لإدارة القضايا البيئية وقضايا الصحة والصحة النباتية على امتداد الدورة الكاملة لسياسات التجارة.

١٠٩- وفي هذا السياق، أحاطت اللجنة علماً ورحّبت بكون مبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا التي صدرت عن الأونكتاد ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفرد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تستهدف عدداً من المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمجتمع التجاري، مثل إدارة المخاطر البيئية ومخاطر تدابير الصحة والصحة النباتية في الـــتجارة الدولـــية، ووضـــع المعايير، وأثر وتطبيقات التكنولوجيات الجديدة. وثمة حاجة لتدريب الدبلوماسيين التجاريين وتيسير وصولهم إلى أفضل مصادر الدراية العلمية والفنية المتوفرة بشأن هذه القضايا، لا سيما في سياق

المناقشـــات والمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وما يتصل بها من أنشطة في مجال التعاون التقني. وطُلب إلى الأمانة التعاون في هذا المجال مع الوكالات المتخصصة ووكالات التدريب المعنية.

مفاوضات منظمة التجارة العالمية

١١٠- أصبحت البيئة موضوعاً للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. فقد بدأت المفاوضات بشأن العلاقة بين القواعد القائمة لمنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطـــراف، وتخفيض أو إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام السلع والخدمات البيئية. وسوف يتعين على المؤتمـــر الوزاري الذي سيعقد في كانكون أن يبتّ في النهج الواجب اتباعها إزاء ثلاث قضايا أخرى، في مجالات المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق ووضع العلامات الإيكولوجية. وهناك الكثير مما يهمّ البلدان النامية في هذا الصدد. فمن جهة، ثمة توجّس من المناقشات المتعلقة بالتجارة والتنمية بسبب المخاوف من الحمائية البيئية، ومن عدم الوضوح في الولاية التي اعتمدت في مؤتمر الدوحة، ومخاوف من احتمال توسيع جدول الأعمال. ومن جهة أخرى، ظهر اهتمام لدى البلدان النامية بإعادة صياغة هذا النقاش بما يخدم مصالحها. وأشار بعض المندوبين إلى أن البلدان النامية مستعدة لمعالجة قضايا التجارة والبيئة في سياق التنمية المستدامة.

١١١- ويجري التفاوض بشأن قضايا التجارة والبيئة أو مناقشتها في عدد من مختلف هيئات منظمة التجارة العالمية، وهذا يفرض ضغطاً كبيراً على المتفاوضين من البلدان النامية. كما أن قضايا التجارة والبيئة قد أخذت تظهر في سياق الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وثمة حاجة إلى دعم البلدان النامية في مشاركتها الفعالة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة ومساعدتها في تعزيز تنسيق السياسات العامة والقدرات البحثية على المستوى الوطني.

السلع والخدمات البيئية

١١٢- أشـــار العديد من المشتركين إلى الحاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بوضع تعاريف للسلع والخدمات البيئية. ونظراً لتصنيفات السلع البيئية التي يشيع استخدامها في مناقشات منظمة التجارة العالمية، فإن بعض البلدان النامية تشعر بالقلق إزاء احتمال ألا يكون هناك سوى عدد قليل من بعض قطاعات التصدير التي تهمها. ولذلك فقد قيل إنه يتعين على البلدان النامية أن تتبع نهجاً أكثر نشاطاً لوضع تصنيفات تسمح بتضمين السلع والخدمات البيئية التي لها أهمية تصديرية بالنسبة لها. وتم التشديد على أنه يمكن لتعاريف السلع البيئية أن تشمل فئات معينة من المنتجات المفضلة بيئياً، بينما للخدمات البيئية أن تشمل أنشطة مثل مشاريع المحافظة على البيئة، والسياحة البيئية، والخدمات الاستشـــارية. أمـــا تعاريف السلع والخدمات البيئية التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ فهي مسهبة، فيما يبدو، ولكنها لا تشمل السلع والخدمات البيئية التي لها أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ورداً على الأسئلة المتعلقة بمفهوم وتعريف المنتجات المفضلة بيئياً، أشير إلى أن مفهوم المنتجات المفضلة بيئياً المستخدم في دراسات الأونكتاد يشمل المنتجات الأقل إضراراً بالبيئة أو الـــتي تسهم في صون البيئة وذلك فيما يتصل بوجه عام بأحد المجالات التالية: استخدام الموارد الطبيعية والطاقة؛ وكمية النفايات التي تتولد طوال دورة الحياة؛ والأثر على صحة الإنسان والحيوان؛ وصون البيئة. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات لا تستهدف تقديم اقتراح لتصنيف يمكن استخدامه في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

١١٣- وتم في المناقشات بحث سبل دعم المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن السلع والخدمات البيئية. وتظل مسألة عدم الاتفاق فيما بين البلدان حول تعريف السلع والخدمات البيئية مسألة معلقة. ويتعين على الأونكتاد أن يضطلع بعمل تحليلي وببناء القدرات فيما يتعلق بالسلع والخدمات البيئية. وبإمكان الأونكتاد، من خلال التركيز على تعاريف السلع البيئية وآثارها على التجارة، وآثار تحرير التجارة في السلع البيئية على التنمية، أن يساعد البلدان النامية في اتخاذ القرارات بشأن أفضل وسيلة لتعريف القطاعات أثناء المفاوضات، والحد من نطاق المفاوضات أو توسيعه، لتعزيز مصالحها التجارية والإنمائية.

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١١٤- دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الأونكتاد إلى القيام، ضمن ولايته، بتعزيز مساهمته في برامج التنمية المستدامة، وتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على جميع المستويات، لا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات (الفقرة ١٣٧ من خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة). وأشارت عدة وفود إلى جهود الأونكتاد الرامية إلى دعم متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من خلال إقامة الشراكات من "النوع ٢"، لا سيما الشراكات في مجال التجارة البيولوجية، والمرحلة الثانية لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، ومبادرات الأونكتاد - الصندوق المشترك للسلع الأساسية في مجال السلع الأساسية. وفي هذا السياق، لوحظ أن تعزيز فرقة العمل المشتركة المعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية سيجعلها أداة مفيدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأعرب عن تقدير كبير للدعم الذي قدمه المانحون إلى هذه الشراكات، ووجهت دعوات إلى جهات مانحة أخرى لكي تحذو حذوهم.

أنشطة بناء القدرات

١١٥- أعربت وفود عديدة عن تقديرها لبرنامج الأونكتاد في مجال بناء القدرات بشأن التجارة والبيئة والتنمية. والهدف من ذلك هو تحسين صياغة وإدماج السياسات الوطنية، ومعالجة المشاكل الوطنية المحددة في مجال التجارة والبيئة، ودعم البلدان النامية في مشاركتها الفعالة في المفاوضات الدولية، لا سيما في إطار برنامج عمل الدوحة وفي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وبفضل المساهمة المالية الكبيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، سيبدأ في وقت قريب تنفيذ المرحلة الثانية لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية. وسيستفيد عدد كبير من البلدان من دورات التدريب ودورات طرح وتبادل الأفكار وكذلك من بعض الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية.

١١٦- ووصف ممثلو البلدان المستفيدة من المشروع الذي استُهلّ حديثاً بشأن بناء القدرات لتحسين رسم السياسات العامة والمفاوضات حول القضايا الرئيسية للتجارة والبيئة الطرق المختلفة التي سيتمكنون من خلالها من الاستفادة من المشروع فيما يتعلق بالاستجابة للمتطلبات البيئية في أسواق الصادرات، وتعزيز التعاون الإقليمي والمشاركة بفعالية في مناقشات ومفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة. وأعرب المندوبون عن تقديرهم لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، التي تمول المشروع، وللجهات المانحة الأخرى لما تقدمه من دعم سخي. ووجهت دعوة لزيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى أقل البلدان نمواً في هذا المجال.

١١٧- كما أثنى عدد كبير من البلدان المستفيدة والمانحة على العمل المضطلع به في إطار المبادرة المتعلقة بالتجارة البيولوجية والنتائج الإيجابية المحرزة في البلدان المستفيدة من خلال البرامج القطرية للتجارة البيولوجية. ورأت هذه البلدان أن برنامج التجارة البيولوجية هو مثال جيد على علاقة التآزر بين التجارة والتنمية المستدامة، لا سيما استخدام التنوع البيولوجي بصورة مستدامة، وكذلك كوسيلة لتعزيز تنويع الصادرات.

١١٨- ورحبت هذه البلدان بالشراكات التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأعربت عن تقديرها للمساهمات السخية التي قدمتها سويسرا وهولندا إلى برنامج تيسير التجارة البيولوجية الذي يشكل أداة ابتكارية لتعزيز الوصول إلى الأسواق وقدرة البلدان النامية على المنافسة من خلال تعزيز تنمية التجارة البيولوجية والتجارة في المنتجات والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي. كما أشارت هذه البلدان إلى ضرورة تعزيز مبادرة التجارة البيولوجية.

١١٩- وأعرب عن دعم للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن جوانب التجارة والاستثمار التي تنطوي عليها اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو بهدف تمكين البلدان النامية من الاستفادة من آلية التنمية النظيفة. وفضلاً عن ذلك، كانت الدراسة التي أجراها الأونكتاد بشأن آثار سياسات تغير المناخ، لا سيما تنفيذ بروتوكول كيوتو، على البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) موضع ترحيب.

التعاون مع الوكالات الأخرى

١٢٠- أعرب عن تقدير كبير للتعاون الواسع النطاق بين أمانات منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المعنية، في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، بما في ذلك في مجال المساعدة التقنية، على النحو الذي دعت إليه الفقرة ٩٧(ج) من خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد كان لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية دور مفيد في هذا السياق ولذلك ينبغي تقديم مزيد من الدعم لها. ورحب العديد من المشتركين بالأنشطة التي نظمها الأونكتاد وفرقة العمل المعنية ببناء القدرات مباشرة بعد الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة، كما رحّبوا بالأنشطة المشتركة مع اللجان الإقليمية.

الفصل السادس

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٢١- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة" (TD/B/COM.1/57)

ملخص أعده الرئيس

١٢٢- قدم مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية عرضاً عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة خلال الفترة التي تلت دورتها السادسة، مشيراً إلى توفر معلومات إضافية عن عمل وأنشطة الشعبة في موقعها على شبكة الويب. وقد تم خلال الفترة قيد الاستعراض إيلاء اهتمام خاص للأعمال والأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة. كما كثفت الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونظراً للمواعيد المحددة المتعلقة ببرنامج عمل الدوحة والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في كانكون، فمن المرجح أن يتزايد، خلال الفترة المقبلة، عدد الطلبات للحصول على المساعدة.

١٢٣- وقد لوحظ أن الجمعية العامة أكدت من جديد، في دورتها السابعة والخمسين، على دور الأونكتاد كمركز تنسيق في الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية بشكل متكامل. فللأونكتاد دور هام يؤديه فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية. وتم التأكيد على دوره فيما يتعلق ببناء توافق الآراء في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة، لا سيما فيما يتعلق بالمواعيد المحددة ذات الصلة ببرنامج عمل الدوحة والمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في كانكون. وتم التنويه والإشادة بأعمال البحوث والتحليل التي أجرتها الأمانة فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية وبعدها الإنمائي، والتعاون التقني وبناء القدرات. ثم إن الأونكتاد في وضع فريد يسمح له بتقييم ما إذا كانت الاقتراحات المقدمة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تعزز التنمية الاقتصادية وتخفف من حدة الفقر، وتتيح مزيداً من الفرص ومكاسب الرفاه للبلدان النامية. وبالمثل، باستطاعة الأونكتاد أن يجري تحليلاً لمعرفة ما إذا كانت البلدان النامية قادرة على ضمان تعزيز الوصول إلى الأسواق وما إذا كانت هناك قواعد أكثر توازناً تظهر في الأفق. ولما كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من جميع المفاوضات، فباستطاعة الأونكتاد أن يواصل المساهمة من أجل بلوغ هذا الهدف الذي يدخل في صلب النظام.

١٢٤- وتم التركيز على مواصلة وتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات لصالح البلدان الأفريقية. وأولي اهتمام خاص في هذا الصدد لتعزيز قاعدة الموارد البشرية وتدعيم المؤسسات الوطنية المعنية بالمفاوضات التجارية وصياغة

السياسات التجارية. وينبغي توسيع نطاق الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية لتدعيم اللجان المؤسسية الوطنية التي تعالج قضايا منظمة التجارة العالمية لتشمل بلداناً أفريقية أخرى، لا سيما أقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا. وأولي اهتمام كبير لـــزيادة الـــتعاون الإقليمي فيما بين البلدان الأفريقية. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم الدعم إلى المجموعات الإقليمـــية وأن تعمل بصورة وثيقة مع أماناتها لتعزيز قدراتها. فهذه المساعدة لها أهمية كبيرة لأن البلدان الأفريقية تجري مفاوضات موازية مع الاتحاد الأوروبي لوضع اتفاقات للشراكة الاقتصادية.

١٢٥- وقدمـــت معلومـــات عـــن تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك. وهذه المبادئ التوجيهـــية تشـــكل عـــاملاً هاماً في تعزيز القدرة على المنافسة. واقترح إجراء دراسة شاملة لتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية من خلال برنامج مشترك بين الأونكتاد ومنظمة المستهلكين الدولية.

١٢٦- كما قدمت معلومات بشأن عمل وأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بـــبرنامج عمل الدوحة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتم التأكيد في هذا الصدد على التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

الفصل السابع

مسائل أخرى

(البند ٨ من جدول الأعمال)

موجز أعده الرئيس

١٢٧- رحب المشتركون بعرض قواعد البيانات والنماذج ذات الصلة بأعمال اللجنة (نظام التحليل والمعلومات التجارية (TRAINS)، والحل المتكامل في التجارة المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي (WITS)، ونموذج سياسة تجارة المنتجات الزراعية (ATPSM)، وقاعدة بيانات التدابير التي تؤثر في تجارة الخدمات (MAST)، ونظام المعلومات عن الأسواق في مجال السلع الأساسية (INFOCOMM)). فقواعد البيانات والنماذج هذه هي أدوات أساسية لتحليل قضايا التجارة الدولية ودعم المتفاوضين في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويتعين على أمانة الأونكتاد أن تواصل تحديث قواعد البيانات والنماذج هذه ورفع مستواها. وستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لضمان نشر المعلومات والبيانات المستمدة من قواعد البيانات.

الفصل الثامن

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات التي أُدلي بها في الجلسة العامة الختامية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٢٨- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ توصياتها المتَّفق عليها (انظر الفصل الأول).

البيانات التي أُدلي بها في الجلسة العامة الختامية

١٢٩- قدَّم ممثل **تايلند**، الذي تحدث بالنيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، مشروع الاستنتاجات المتفَّق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال ("تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية").

١٣٠- وتحدَّث ممثل **بنن**، نيابة عن أقل **البلدان نمواً**، فأيَّد مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، وقال إنه سوف يُدلي بتعليقات أخرى في وقت لاحق.

١٣١- وأعرب ممثل **المغرب**، الذي تحدث نيابة عن **المجموعة الأفريقية**، عن تأييده لمشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها.

١٣٢- وأيَّدت ممثلة **فنزويلا**، التي تحدثت نيابة عن **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي**، مشروع الاستنتاجات المتفق عليها التي قدَّمتها مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٣٣- وقال ممثل **اليونان**، الذي تحدث نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن الاتحاد الأوروبي يعترض على تقديم مشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها من جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه سبق له شرح أسباب هذا الاعتراض في مكتب اللجنة.

١٣٤- وأيَّد ممثل **الهند**، نيابة عن **المجموعة الآسيوية**، مشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال. وقال إن مجموعته كانت تفضِّل وضع استنتاجات من هذا القبيل لكل بند من بنود جدول الأعمال الموضوعية، لكنها لا تعارِض وضع مجموعة واحدة من الاستنتاجات فقط.

١٣٥- ولاحظ ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** أن مشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين لم يخضع للنقاش من جانب اللجنة. ولو كان ذلك قد حصل لتمكَّن وفده من تأييدها رهناً بإدخال عدة تغييرات بسيطة على صياغته.

١٣٦- وقال ممثل **سويسرا** إن وفده كان على استعداد لقبول مشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها.

١٣٧- وأوضح **الرئيس** أن اعتماد النصوص يتطلب توافقاً في الآراء بين الوفود. وبما أن ذلك لم يتحقق، فإنه لا يمكن اعتماد مشروع الاستنتاجات المتَّفق عليها التي كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين قد قدمتها.

١٣٨- وقـــال ممثل **تايلند**، بالنيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن هذه المجموعة تود الإعراب عن خيبة أملها الشـــديدة إزاء التمـــنُّع الواضح من جانب الاتحاد الأوروبي حتى عن مناقشة نص يتعلق ببند بالغ الأهمية بالنسبة لمجموعـــته. فبالنسبة للبلدان النامية، فإن بند جدول الأعمال قيد البحث - بشأن تنويع الصادرات والوصول إلى الأســـواق والقـــدرة التنافسية - يعدّ في منتهى الأهمية، لأن معظم البلدان النامية تعتمد في دخلها على صادرات السلع الأساسية، ولأن مشكلة هبوط الأسعار وتناقص فقيمة الصادرات تشكل إحدى أكبر العوائق التي تعترض تنميتها. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تقديرها للآراء والتأييد الذي تم الإعراب عنه خلال الاجتماع بهدف معالجـــة هذه الهواجس، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد التدابير الرامية إلى زيادة قدرتها التنافسية، وتنويع منتجاتها وجعلها ذات قيمة مضافة أعلى. وكان من المؤمَّل، بعد أربعة أيام من المشاورات المكثَّفة وتبادل الآراء، أن تتمكن اللجـــنة من وضع استنتاجات دقيقة ومتوازنة بشأن هذه المسألة الهامّة والطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساهم فيها. وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التوصل إلى توافق في الآراء ورسم السياسات يشكِّلان جزءاً أساسياً مـــن عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد. حيث إن اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تنويع الصادرات والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية كان من شأنه أن يُظهِر للحكومات والشعوب في الدول الأعضاء الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي ككل في معالجة هذه القضية الحيوية. وعلى الرغم من أن الملخص الذي أعده الرئيس يعبر عن المناقشات التي جرت في إطار بند جدول الأعمال قيد البحث - البند ٣ - فإن ما كان ضرورياً في المقام الأول هو التوصل إلى نص بتوافق الآراء يعكس وجهات نظر المشارِكين ويمكن أن تفخر به اللجنة.

١٣٩- وعلى الرغم من أنه كان هناك تأييد ساحق للاستنتاجات المتَّفق عليها التي وضعت صيغتها مجموعة الـ ٧٧ والصـــين، فإن ما يدعو للأسف العميق أن الاتحاد الأوروبي لم يبدِ أي استعداد حتى للنظر في هذه الوثيقة. وعليه فـــإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستسعى إلى إعادة النظر في هذه القضية في الدورات المقبلة لمجلس التجارة والتنمية. ويبدو أن هناك حالياً تفسيرات مختلفة لصيغة وروح توافق الآراء الذي ظهـــر إبّان استعـــراض منتصـــف المدة. وحسب رأي مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن لأية دولة عضو أو مجموعة من الدول الحق في اقتراح وثيقة قائمة على توافـــق الآراء تعتـــبرها هامة وتساعدها في جهودها الإنمائية. وإن من واجب الدول الأعضاء في الأونكتاد، بهذا الصدد، هو الشروع في عملية مشاورات والتوصُّل إلى توافق في الآراء. ويعدّ الامتناع عن النظر في أي اقتراح أمراً يتعارض مع المبدإ الذي يستند إليه عمل كافة الهيئات الدولية، بما فيها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

١٤٠- وقـــال إنه لا بد من منح المنسِّقين الإقليميين المرونة الكافية والسلطة اللازمة للتفاوض، من أجل تحقيق توافق في الآراء. وقد يتعرض مستقبل العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد للخطر إذا لم تتح للوفود مثل هذه المرونة، وإذا لم يكن لديها الوقت الكافي، ولا سيما الحكمة الضرورية، لاتخاذ القرارات والتفاوض حول ما تعتبره مهماً بالنسبة لها ولعمل الأونكتاد. وبالنظر إلى الوصول إلى طريق مسدود بخصوص مشروع الاستنتاجات المتفق عليها الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقد طلب إرفاق مشروع النص بتقرير اللجنة. وقال إن أي آراء تبديها الوفود تأييداً لذلك النص سوف تكون موضع تقدير بالغ.

١٤١- وشكر في الختام البلدان المانحة على المساعدات التي تقدمها لأنشطة الأونكتاد.

١٤٢- وقال ممثل **المغرب**، نيابة عن **المجموعة الأفريقية**، إن مجموعته تدرك الأهمية الحاسمة التي تتَّسم بها القضايا الـــتي ناقشتها اللجنة وأنها تدرك تماماً الصعوبات التي تواجه البلدان المصدِّرة والتي تنطوي عليها القضايا المتعلقة

بأســـلوب التوريد ٤. وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال الذي يتسم بأهمية حيوية، قال إن مجموعته تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء، وهي تأمل ألا يشكل ذلك سابقة في هذا المجال، ولا سيما بالنظر إلى ما تم إقراره في استعراض منتصف المدة. ومن الأهمية بمكان أن يوضِّح مجلس التجارة والتنمية هذه المسألة.

١٤٣- وقـــال ممثل **الهند**، بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية**، إن اللجنة قد أجرت مناقشات مثمرة بشأن عدد من القضـــايا الهامـــة. وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، فإن مجموعته تنضم إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين في الإعراب عن أسفها العميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد مشروع الاستنتاجات المتفق عليها التي قدمـــتها تلك المجموعة. وقال إنه من دواعي السخرية بصورة خاصة أن ينشأ وضع كهذا داخل الأونكتاد الذي يشكل صلة الوصل في بناء توافق الآراء.

١٤٤- وأعربـــت ممـــثلة **فنـــزويلا**، بالنيابة عن **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي**، عن تأييد مجموعتها للـــتعاون التقني وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، وفيما يتعلق بمشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن مجموعتها تشعر بخيبة الأمل والقلق إزاء الموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي الذي لم يبد أي استعداد لمناقشة النص مما يجعل عمل اللجنة في غاية الصعوبة. غير أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تقدِّر الجهود التي بذلها وفدا سويسرا والولايات المتحدة في التأكيد على مصالح البلدان النامية وتأمل بأن تستمر روح التعاون هذه.

١٤٥- وأعربت عن قلق بلدها إزاء عملية متابعة اجتماعات الخبراء بشأن خدمات البناء والطاقة، وإزاء عدم قيام الأونكتاد بتنظيم اجتماع لفريق خبراء مخصص معني بخدمات الطاقة.

١٤٦- وقـــال ممـــثل **بـــنن**، بالنيابة عن **أقل البلدان نمواً**، إنه كان بمقدور اللجنة أن تحقق نتائج أفضل لو أنها اعتمدت مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين. حيـــث إن المواضيع التي يشملها هذا البند هي كلها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وممّا يسبب قدراً كبيراً من خيبة الأمل لتلك البلدان أنه تعذّر اعتماد هذه الاستنتاجات. وقال إن مجموعته ترى أن الدول الأعضاء، باعـــتمادها مـــبادئ توجيهية بشأن عمل الآلية الحكومية الدولية قد أعطت توجيهات واضحة بشأن سير عمل الأونكتاد. وأنه من الضروري النظر في الاجتماعات المقبلة لمجلس التجارة والتنمية في إعادة تحديد إجراءات سير عمل الأونكتاد، وإنه يأمل التوصُّل إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد.

١٤٧- وقال ممثل **اليونان**، بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إنه من المهم كي تؤدي اللجنة عملها بكفاءة أن تؤخذ في الاعتبار محصلة استعراض منتصف المدة فيما يتعلق بعمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وأن يتواصل العمل عـــلى وضعها موضع التنفيذ. وقد أثبت الأونكتاد مرة أخرى خلال هذه الدورة أنه يمكن أن يشكِّل منبراً عظيم الفائدة لتبادل الآراء بشأن القضايا الاقتصادية والإنمائية.

١٤٨- وأعرب ممثل **أوغندا** عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين، والمجموعة الأفريقية، ومجموعـــة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأقل البلدان نمواً. وقال إن وفده يشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم إقرار مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، خاصة وأن المواضيع التي يشملها هي ذات

أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي يعتمد معظمها على صادرات السلع الأساسية. وإنه بعد أقل من سنة من قيام الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، في إطار استعراض منتصف المدة، باعتماد مبادئ توجيهية بشأن عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، أخذ عدد من الوفود يسعى إلى تفسير الفقرة ٩ من تلك المبادئ التوجيهية بما يخدم أغراضه الخاصة. وقال إن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها تشكل دليلاً تسترشد به أمانة الأونكتاد في عملها ويسمح بفهم مداولات اللجان فهماً تاماً. وأوضح أن الملخص الذي أعده الرئيس لا يقدم صورة كاملة على الرغم مما ينطوي عليه من فائدة. وقال إن عدم اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها قد عرّض للخطر عملية بناء توافق في الآراء وإن ذلك يشكل تحدياً يواجه الأونكتاد إذ يشرع في التحضير للأونكتاد الحادي عشر.

١٤٩- وقال ممثل **سويسرا** إن وفده يشعر بالارتياح لما حققته الدورة من نتائج، ولا سيما بالنظر إلى النقاش النشط والجيد الذي دار فيها. لكنه يرى أنه يمكن تخفيض عدة أعضاء أفرقة المناقشة في المستقبل كي يفسح المجال للمزيد من المشاركين للتحدث، وأنه تم تخصيص قدر مفرط من الوقت لمناقشة المحصلة. ورغم أن نتائج استعراض منتصف المدة كانت واضحة، فإنه يلزم المزيد من الوقت والخبرة من أجل التعامل لصورة أفضل مع الأدوات الجديدة القائمة. وقال إن من شأن إجراء مناقشات غير رسمية فيما بين المنسقين الإقليميين أن يساعد على الحد من سوء التفاهم وأن يردم الفجوة التي تفصل بين الوفود في تفسيرها لنتائج استعراض منتصف المدة.

١٥٠- وقال ممثل **بنغلاديش** إن وفده أصيب بخيبة أمل بسبب تصلب موقف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣. وينبغي أن يُطلب إلى مجلس التجارة والتنمية توفير المرونة اللازمة للجان كي تقرَّ إجراءات أخرى بحيث تتفادى تكرار هذا الوضع الذي نشأ في الدورة الحالية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٥١- وافقت اللجنة على إرفاق مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتقرير النهائي للجنة بناءً على طلب ممثل تايلند (انظر المرفق الأول).

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

١٥٢- عقدت الدورة السابعة للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في قصر الأمم في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وعقدت اللجنة أثناء الدورة جلستين عامتين وسبع جلسات غير رسمية. وافتتح الدورة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ السد آنيل أنريكي بليز، نائب رئيس اللجنة في دورتها السادسة.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٥٣- انتخبت اللجنة في جلستها العامة المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد توفيق علي (بنغلاديش)
نواب الرئيس:	السيد بابا ديوب (السنغال)
	السيد مهدي فاخري (جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد دوغلاس غريفيث (الولايات المتحدة)
	السيد ستيفانو لاتساروتو(سويسرا)
	السيد برنارد وستن (ترينيداد وتوباغو)
المقرر:	السيد أ. غوسبودينوف (بلغاريا)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٥٤- واعتمدت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت الذي تم تعميمه في الوثيقة TD/B/COM.1/51. وبالتالي فقد كان جدول أعمال الدورة السابعة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية

٤- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٥- التجارة، والبيئة والتنمية

٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٥٥- أقـــرت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، مشروع جدول الأعمال المؤقـــت لدورتها الثامنة (انظر المرفق الثاني) والموضوعات التي ستبحث في اجتماعات الخبراء لعام ٢٠٠٣ (انظر المرفق الثالث).

هاء- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٥٦- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية مشروع تقريرها (TD/B/COM.1/L.25)، رهناً بأية تعديلات يتم إدخالها على ملخصات البيانات، وفوضت المقرر استكمال التقرير في ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين*

١- رحبت اللجنة بتركيز الأمانة على أوجه الترابط بين مفاهيم القدرة التنافسية، والوصول إلى الأسواق ودخولها، والتنويع. وتم التسليم بأن العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تعتمد على قطاع السلع الأساسية في تنميتها، وأن عملية تعزيز القدرة التنافسية وتشجيع التنويع تظل جزءاً لا يتجزأ من التحدي المتمثل في الخروج من حلقة الاعتماد على السلع الأساسية حيث يشكل انخفاض الأسعار وتراجع معدلات التبادل التجاري أهم تحد يواجه التنمية.

٢- ولاحظت اللجنة أن النجاح في تعزيز القدرة على المنافسة والاضطلاع بعملية تنويع دينامية يتطلب تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق وزيادة المشاركة في سلاسل التوريد العالمية.

٣- كما لاحظت اللجنة أن اعتماد منظور متكامل وشمولي إزاء اقتصاد السلع الأساسية الدولي، يقوم على نهج سلاسل التوريد يعد أمراً هاماً لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنويع والتنمية القائمة على السلع الأساسية.

٤- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد بالتعاون مع المنظمات الدولية والشركاء الثنائيين الآخرين بهدف تشجيع التنويع والوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية.

٥- وتحث اللجنة البلدان المانحة والمؤسسات الدولية على مواصلة دعم عمل الأونكتاد بشأن برنامج عمل يقوم على التآزر ولا تقتصر المشاركة فيه على الحكومات والمنظمات الدولية وحدها، بل تشمل قطاع المؤسسات التجارية والمجتمع المدني أيضاً.

٦- وحثت اللجنة كافة الدول الأعضاء على السعي من أجل تحقيق النجاح في تنفيذ برنامج العمل المبيّن في إعلان الدوحة الوزاري فيما يتعلق بالزراعة والمسائل المتصلة بها كي تتمكن البلدان المصدرة للسلع الأساسية من الاستفادة من عملية العولمة.

٧- وينبغي أن توفر الحكومات في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية إطار سياسات عامة داعماً، فضلاً عن توفير الدعم اللازم لقطاع المؤسسات التجارية بغية الارتقاء بمستوى المهارات التقنية والتجارية، والحصول على المعلومات والاستفادة منها، وأن تيسر شروط الحصول على التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التغلب على التحديات التي تنطوي عليها قنوات التجارة الحديثة والاستفادة من الفرص التي توفرها من خلال تركيزها على

---

* انظر الفقرة ١٥٢ أعلاه.

جوانـــب جـــودة المنتجات وإمكانية تتبّع مسارها وضخامة كمياتها، يُعتبر وضع ترتيبات تعاونية أفضل فيما بين صغار المنتجين أمراً بالغ الأهمية.

٨- وترحـــب اللجـــنة بقـــرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/57/236 بشأن السلع الأساسية وتحث الحكومـــات، والمـــنظمات الدولـــية وغيرها من الهيئات المعنية بالأمر على النظر بصورة إيجابية في إمكانية تقديم مســـاهمات طوعية للأونكتاد كي يضطلع بالعمل الموكل إليه بموجب هذا القرار، كما ورد في القرار A/C.2/57/L.78، إضافة إلى ما تطلبه البلدان النامية من الأونكتاد من أنشطة تعاون تقني أخرى في مجال السلع الأساسية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية

٤- التجارة، في الخدمات وآثارها الإنمائية

٥- التجارة والبيئة والتنمية

٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

المواضيع التي ستبحث في اجتماعات الخبراء خلال عام ٢٠٠٣

اجتماع الخبراء المعني بشروط دخول الأسواق التي تؤثر على القدرة التنافسية للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات: شبكات التوزيع الكبيرة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

سيحاول اجتماع الخبراء هذا توضيح أثر سلاسل التوريد الدولية، ولا سيما شبكات التوزيع الكبيرة، على القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية للبلدان النامية في الأسواق المحلية وأسواق الصادرات. كما أنه سيستعرض الفرص التي تتاح للمؤسسات التجارية في البلدان النامية من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن مع شبكات التوزيع الدولية، وآثار التعامل مع شركاء يحتكرون سلطة الشراء كأفراد أو كأقلية. وستشمل شروط دخول الأسواق التي ستجري دراستها متطلبات النوعية والحجم، وشروط الدفع، والاعتبارات البيئية.

اجتماع الخبراء المعني بتعاريف السلع والخدمات البيئية وأبعادها في التجارة والتنمية

يدعو إعلان الدوحة الوزاري، في الفقرة ٣١`٣` منه، إلى إجراء مفاوضات بشأن *"تخفيض أو، حسبما يكون مناسباً، إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض السلع والخدمات البيئية"*. وعلى الرغم من أن المنافع التجارية التي تجنيها البلدان النامية من حيث زيادة الصادرات قد تكون صغيرة نسبياً، فإن هذه البلدان تستطيع الحصول على منافع وطنية بقدر ما يؤدي تحرير التجارة إلى تعزيز قدرات النهوض بالتنمية المستدامة، وتلبية المتطلبات البيئية في الأسواق الخارجية والمحلية، وتعزيز القدرة التنافسية. وسيدرس الخبراء مسائل من قبيل تصنيف السلع والخدمات البيئية، والسياسات التي تهدف إلى ضمان أن يكون تحرير التجارة متوافقاً مع السياسات الوطنية الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات المحلية في البلدان النامية.

اجتماع الخبراء المعني بقضايا الوصول إلى الأسواق في إطار أسلوب التوريد ٤ (تنقّل الأشخاص الطبيعيين من أجل توريد الخدمات) والتنفيذ الفعال للمادة الرابعة بشأن زيادة مشاركة البلدان النامية

يؤكد العديد من الدراسات على أن تنقل الأشخاص يشكل أسلوباً أساسياً لتوريد الخدمات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وتبين نتائج البحوث وعمليات النمذجة الحديثة أن تحرير هذا الأسلوب من أساليب التوريد ينطوي على مكاسب محتملة كبيرة. وسيكون لجميع البلدان نصيبها من هذه المكاسب. إذ إنه من الطبيعي أن تحقق البلدان النامية التي تتمتع بميزة نسبية في هذا الأسلوب من أساليب التوريد مكاسب نتيجة الالتزامات المعقودة في إطار هذا الأسلوب الذي يظل الأقّل استخداماً من حيث التدفقات التجارية وعدد وعمق الالتزامات المحددة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وهناك عدة حواجز أمام توريد الخدمات في إطار هذا الأسلوب، وهي حواجز يمكن أن تسفر إزالتها عن تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية. وقد طرحت البلدان المتقدمة اقتراحات من جانب (الولايات المتحدة، أستراليا، الاتحاد الأوروبي، الخ) والبلدان النامية (باكستان، الهند، الخ) فيما يتعلق بأسلوب التوريد ٤.

ويمكن لاجتماع الخبراء أن يتناول القضايا التالية وأن يساهم في التوصل إلى توافق في الآراء حولها:

- البحوث الحديثة بشأن مكاسب الرفاه الهامة الناشئة عن توافق في تحرير أسلوب التوريد ٤؛
- النظر في مختلف فئات الأشخاص كي يتم توضيح قضايا النطاق والتعاريف؛
- الحواجز القائمة أمام تنقل الأشخاص (عدم التمييز في قوانين الهجرة بين الانتقال الدائم والمؤقت، ومعـــيار الاحتياجات الاقتصادية، وشروط الحصول على تأشيرات الدخول، والمتطلبات السابقة للتوظيف، وقضايا تعادل الأجور/الضمان الاجتماعي، الخ)؛
- الاعتراف بالمؤهلات المهنية (التراخيص، ومتطلبات العمل والتدريب، وتأثير اتفاقات الاعتراف المتبادل)؛
- مختلف الخيارات فيما يتعلق بطريقة التفاوض لضمان أعلى مستوى ممكن من التحرير في إطار هذا الأســـلوب مـــن أســـاليب التوريد (واتباع نهج قائم على صيغة معّينة، وتحسين شفافية التدابير والإطار التشريعي، والتأشيرات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات).

المرفق الرابع

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باراغواي
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوركينا فاسو
بيرو
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية مولدوفا
سري لانكا
سلوفاكيا
السنغال
سويسرا
شيلي
صربيا والجبل الأسود
الصين
العراق
عمان
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا
الكاميرون
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لبنان
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريتانيا
موريشيوس
النرويج
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

---

* للإطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/INF.7.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا

الاتحاد الأوروبي

منظمة البلدان الأفريقية للبن

المنظمة الدولي للأخشاب الاستوائية

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

منظمة الوحدة الأفريقية

٣- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المنظمة الدولية للمستهلكين

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

شبكة العالم الثالث

الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

صندوق الحياة البرية العالمي للطبيعة

الفئة الخاصة

المجلس الدولي للممرضين والممرضات

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

٦- وحضر الدورة أعضاء أفرقة المناقشة التالية أسماؤهم:

سعادة السفير خورخي فوتو برناليس، ممثل بيرو الدائم لدى الأمم المتحدة، جنيف

السيد بيتر دود، وزارة التجارة والصناعة، لندن

السيد أوتو ت. غرين، مدير تنسيق السياسات، وزارة الخارجية الهولندية، لاهاي

سعادة السفير فانو غويالا مينون، ممثل سنغافورة الدائم لدى الأمم المتحدة، جنيف

السيد جيريمي هوبز، مدير تنفيذي منظمة "أوكسفام" الدولية

السيد جيمز هودج، أستاذ في جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا

السيد مارتن خور، شبكة العالم الثالث

سعادة السفير كارل فولتر ليفولتر ممثل ألمانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، جنيف

السيد ريكاردو ميلينيدز – أورتيث، مدير المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

سعادة السفير هامويل ت. رامل، ممثل الفلبين الدائم لدى الأمم المتحدة، جنيف

معالي السيد حبيب ساي، وزير الزراعة، السنغال

السيدة سلمى تونزانلي، معهد البحر المتوسط للاقتصاد الزراعي بمونبلييه

سعادة السيد غيلليرمو فالي غالمس، نائب وزير خارجية أوروغواي.

— — — — —